

مؤتمر نزع السلاح

المخضر النهائي للجلسة العامة 1501

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء، 22 أيار/مايو 2019، الساعة 10/30

الرئيس: السيد روبرت أ. وود (الولايات المتحدة الأمريكية)

ثم: السيدة سينثيا بلاث (الولايات المتحدة الأمريكية)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-00682(A)



* 2 0 0 0 6 8 2 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1501 لمؤتمر نزع السلاح. صاحبات السعادة، أصحاب السعادة، المندوبات والمندوبون الموقرون، سيداتي وسادتي، قبل أن نمضي في ترتيب أعمالنا لهذا اليوم، تلقينا طلباً للمشاركة في المؤتمر بصفة مراقب، اعتباراً من يوم أمس، الاثنين 13 أيار/ مايو 2019، الساعة 15/00. ويرد هذا الطلب في الوثيقة CD/WP.617/Add.6 المتاحة على طاولاتكم. وستعرض عليكم في الجلسة العامة القادمة الطلبات الواردة من الدول غير الأعضاء بعد التاريخ المذكور للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها. فهل لي أن اعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة هذه الدولة للمشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): الزميلات والزملاء الموقرون، سيكرس هذا الصباح، كما أعلن سابقاً، لمسألة الشفافية. وسوف نستمع إلى الدكتورة هيدر ويليامز من كلية كينغز في لندن وعضو وفد الولايات المتحدة الأمريكية في المؤتمر. وسوف نستمع أيضاً إلى السيدة فانيسا وود من وفد أستراليا في المؤتمر في ضوء ترؤس أستراليا لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح. وأخيراً، سوف نستمع إلى عرض تقدمه السيدة ترين هايمبرك، نائبة الممثل الدائم للنرويج، عن الدور الذي تضطلع به النرويج بوصفها رئيسة فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. وأود أيضاً أن أرحب بالمراقبين الذين ينضمون إلينا اليوم من الشرفه.

وبعد الاستماع إلى عروض المتحدثين، أعترزم إفساح المجال لمناقشة الموضوع الجوهري لجلسة اليوم. وبعد انتهاء مناقشتنا، سأفسح المجال لأي مسائل أخرى قد تود الوفود طرحها.

والآن، أعطي الكلمة للمشاركة الأولى في حلقة النقاش، الدكتورة هيدر ويليامز من وفد الولايات المتحدة وكلية كينغز. لك الكلمة سيدتي.

السيدة ويليامز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً. أود حقاً أن أشكر وفد الولايات المتحدة، ولا سيما السفير وود، على دعوته لي كي أتحدث إليكم جميعاً اليوم بشأن مسألة الشفافية، ولا سيما الشفافية في إطار العملية التي ينفذها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن. إننا نواجه شيئاً من المفارقة في قضايا الشفافية في الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، لأنني أظن أن جميع الدول الخمس ستزعم أن عقائدها النووية واضحة تمام الوضوح وأنها شفافة بالكامل؛ ومع ذلك، لا يزال سوء الفهم قائماً بشأن مجالات متعددة، ويطلب كثيرون بالمزيد من الشفافية.

وفي العام الماضي، شهدت العملية زخماً إيجابياً في ظل قيادة الصين فيما يخص مسألة شفافية العقيدة، ولكن بالإمكان بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بالشفافية، ومن المؤكد أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تتوقع بذل المزيد من الجهود بشأن هذا الموضوع.

سأبدأ بتقديم لمحة عامة عن الوضع الراهن والتقدم الذي شهدناه صوب تحقيق الشفافية، وأدرج بعضاً من سجل الإنجاز من منظور أكاديمي. ثم أناقش الفرص المتاحة أمام الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن لتحسين الشفافية وفرصاً محددة تتعلق بالمخاطر والإمكانات التي تنطوي عليها التكنولوجيات الناشئة.

ولكن حرصاً مني على الدخول مباشرة في صلب الموضوع، أسلط الضوء على أهمية زيادة الشفافية فيما يتعلق بالحد من المخاطر. فعلى نحو مباشر، يمكن أن تساعد زيادة الشفافية في تجنب سوء التقدير، وإنشاء قنوات اتصال في الأزمات، وإرساء أساس لإحراز مزيد من التقدم صوب تحديد الأسلحة ونزع السلاح عندما تسمح البيئة الأمنية بذلك. وعلى نحو غير مباشر، تؤدي الشفافية إلى خلق الثقة؛ وهي تدل على الالتزام بالحوار ويتحمل المسؤولية النووية، ولذلك أأمل أن أوفق لتقديم بضع أفكار محددة لزيادة الشفافية وأتطلع إلى سماع ملاحظاتكم بشأنها.

عندما نتحدث عن الشفافية، أرى خمس طرق مختلفة يمكن أن تستعين بها الدول في البرهنة على شفافتها: أولها عن طريق تقديم التقارير؛ ثانياً، وضوح العقيدة بما يشمل سياسات إعلانية؛ ثالثاً، عن طريق تحديد الأسلحة وغيرها من تدابير بناء الثقة؛ رابعاً، أنشطة التحقق؛ وأخيراً، العمل مع المنظمات غير الحكومية والخبراء والأكاديميين.

فما هو التقدم الذي أحرز حتى الآن؟ فيما يتعلق بتقديم التقارير، أزعج أن المملكة المتحدة تقدم في الواقع أعمق التقارير، والأهم من ذلك أن المملكة المتحدة تتيح أيضاً فرصاً لمناقشة تقاريرها الوطنية وتتواصل مع الجهات الخارجية إلى حد كبير. وحتى عهد قريب، نشرت الولايات المتحدة أيضاً أرقام مخزوناتنا، وهي فكرة أخرى لتحقيق مزيد من الشفافية. أما الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، فإن مستوى تقديم التقارير لديها يختلف وتقاريرها لا تتسم بنفس القدر من التفصيل بالقياس إلى المملكة المتحدة على وجه الخصوص.

وفيما يتعلق بوضوح العقيدة، أزعج أن الولايات المتحدة هي في الواقع الأكثر إسهاباً في سياساتها الإعلانية، إذ تشير تحديداً إلى أنها ستنتظر في استخدام الأسلحة النووية رداً على الهجمات الإلكترونية على القيادة والتحكم النوويين. والولايات المتحدة هي أيضاً البلد الوحيد الذي قال إنه سيبقي دائماً على وجود إنسان في دائرة عملية اتخاذ القرار النووي، وأنه لن يصلح الأسلحة النووية بأنظمة ذاتية التشغيل. وأرى أيضاً أن روسيا تستحق الثناء على الطريقة التي اتبعتها في محاولة توضيح بعض النقاط في عقيدتها النووية وتصحيح التصورات الخاطئة، ولا سيما فيما يخص مسألة ما إذا كانت عقيدتها تقوم أو لا تقوم على "التصعيد من أجل نزع فتيل التصعيد"، الأمر الذي نفته روسيا مراراً وتكراراً.

وفيما يتعلق بتحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة، يتعين علينا أن ننظر بجدية في العواقب المترتبة على اختيار اتفاقات تحديد الأسلحة. إننا نشهد حقبة لم يسبق لها مثيل تتسم بغياب التحقق من نظم الأسلحة الاستراتيجية. وهذا سوف يؤدي إلى نقص في تبادل البيانات والافتقار إلى منتديات مثل اللجنة الاستشارية الثنائية، التي تعتبر محافل هامة لزيادة الشفافية. وتستمر الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية في المشاركة بانتظام في محافل مثل حوارات المسار 1-5، ولكن ربما كان مجال الشفافية هذا هو المجال الذي قد يستأثر بالجهد الأكبر والمجال الأكثر عرضة للخطر.

وفيما يتعلق بالتحقق من نزع السلاح، أرست مبادرة المملكة المتحدة - الترويج سابقة هامة، تليها مبادرات أخرى، بما في ذلك المبادرة الرباعية التي تضم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والسويد والنرويج، والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، وعملية نزع السلاح المشتركة بين ألمانيا وفرنسا والتي يحل موعدها في الخريف القادم.

ويتعلق آخر مجال من مجالات الشفافية بالتواصل مع المنظمات غير الحكومية، وفي هذا الصدد، أفر تماماً بأنه لا يمكنني أن أستند فيما أقول إلا إلى تجربتي الشخصية، ولكن الولايات المتحدة تتواصل بانتظام مع مجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الاجتماع بانتظام مع الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية وغيرها من مؤيدي معاهدة حظر الأسلحة النووية في الاجتماعات المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتدعو المملكة المتحدة أيضاً بانتظام المنظمات غير الحكومية والأكاديميين إلى التواصل مع دوائرها المعنية بالسياسة النووية والمشاركة في إعداد تقاريرها. أما فرنسا والصين وروسيا فلا يسعني إلا أن أتكهن بمدى شفافتها مع مجموعات المنظمات غير الحكومية الحديثة العهد فيها، بينما لمست، في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الأقل، استعداداً بالغاً لدى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

ولنأمل أن يجسد ذلك الجهود المبذولة حالياً في سبيل تحقيق الشفافية، ولا سيما الجهود التي بذلت في الآونة الأخيرة بشأن شفافية العقيدة في إطار عملية مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ولكن بالإمكان القيام بما هو أكثر في هذا الشأن أيضاً. فما هو تصورنا للارتقاء بمستوى الشفافية، ولا سيما ضمن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، والاستفادة من الزخم الإيجابي الذي شهدناه في بيجين، وفي ضوء تولي المملكة المتحدة قيادة العملية؟ سأقدم بعض الأهداف الممكنة القصيرة الأجل والطويلة الأجل.

في الأجل القصير، يمكن للبلدان أن تتخذ خطوات من جانب واحد لزيادة شفافيتها. ويمكن لمجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية أن تشارك في مبادرات التحقق من نزع السلاح لتعزيز الشفافية والثقة مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وأن تقدم مساهمة عملية تمهيداً لقيام عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكنها أن تتخذ المزيد من الخطوات لتوضيح عقائدها النووية. فعلى سبيل المثال، أعتقد أن المملكة المتحدة يمكنها صياغة كتاب أبيض جديد لبيان عقيدتها النووية، بل ينبغي لها أن تفعل. وقد تناول تحقيق أجراه مجلس اللوردات مؤخراً مسألة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، وبكل صدق أقول إن ممثلي حكومة المملكة المتحدة قدموا مجموعة متباينة من المعلومات بشأن السياسة الإعلانية المتبعة في المملكة المتحدة، وهذا يعني أن المسألة يمكن أن يكتنفها لُبسٌ في الداخل أيضاً.

ويمكن للولايات المتحدة وروسيا أن تستأنفا، كمجموعة ضمن مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية، حوارات الاستقرار الاستراتيجي، وفي حال كُتبت لها النجاح، يمكن توسيع نطاقها لتشمل بقية الدول في مجموعة الدول الخمس. وفي الاجتماع المقبل للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، ينبغي أن يلتزم جميع الأعضاء بالاستمرار في عملية مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية إلى ما بعد مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام 2020. وينبغي للمملكة المتحدة، بوصفها رئيسة مجموعة الدول الخمس في المؤتمر الاستعراضي، أن تقدم تقارير شاملة ومفصلة عن المناقشات التي تجريها مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية إلى جميع الأطراف في المعاهدة وإلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لمجموعة الدول الخمس أن تصدر بياناً مشتركاً تلتزم فيه بالمضي في تعزيز الشفافية بشأن العقائد النووية، وبما ورد في المعاهدة، وربما أيضاً بأن تذهب في طموحها أكثر من ذلك قليلاً من خلال الالتزام بما يشبه الوقف الاختياري لإجراء التجارب.

وفي الأجل الطويل، ينبغي لمجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية أن تضع جدول أعمال للحد من المخاطر، وتكفل استمرار تدابير الشفافية، مثل شفافية العقيدة، لتجنب سوء التقدير وتقديم معلومات عن الجهود المبذولة لضمان السلامة والأمن. ولكن تجدر الإشارة مرة أخرى إلى جانب مهم من جوانب الشفافية وهو يتعلق بالأطراف الحاضرة في هذه القاعة. ومع من تمارس الشفافية؟ ينبغي لمجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية أن تدعو الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو الدول غير الأطراف في المعاهدة، ومجموعات مثل مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني إلى المشاركة في مناقشتها ومراقبتها.

وفي التحقيق الذي أجراه مجلس اللوردات مؤخراً، أعرب ديس براون، الذي كان أحد مؤسسي عملية مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية، عن أسفه لأنها تحولت إلى "تكتل احتكاري" ولأنها ليست سوى مناقشة تجري ضمن مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية عوض أن تكون جامعة بالكامل. ويتيح عام 2020 فرصة فريدة لتحقيق الشفافية ومحاولة تجنب هذا التصور الذي يظهر مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية وكأنها تكتل احتكاري.

وثمة مبادرة جديدة بوجه خاص بأن تناقش بمزيد من التفصيل، وتعلق بالتكنولوجيا الناشئة، ولذلك أعرض الآن بعض الأفكار بشأن هذا الموضوع. ويمكن أن يتحول ذلك إلى سلسلة حوارات بشأن التكنولوجيا الناشئة.

إننا لا نعرف بعدُ تمام المعرفة تلك المخاطر الكامنة في تكنولوجيات مثل الذكاء السيبراني والاصطناعي والمركبات الانزلاقية الفوق صوتية، ولكننا نعتقد أنها ستهدد بوجه خاص أنظمة القيادة والتحكم النوويين. ومن المحتمل أن يؤدي الذكاء السيبراني والاصطناعي إلى زيادة مخاطر سوء التقدير في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام السلاح النووي. وفي الولايات المتحدة، أشار استعراض الوضع النووي، كما ذكرت، إلى أن الهجمات غير النووية يمكن أن تؤدي إلى تصعيد نووي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قدرات الاستخدام المزدوج، كما هو الشأن بالنسبة للقذائف الانسيابية والقذائف فوق الصوتية، تضعف مستوى الشفافية وتزيد من الغموض.

فما هي الإمكانيات المتاحة لنا بهذا الشأن؟ تتطلب الإمكانية الأولى، وهي نقطة البداية، تحديد نطاق المشكلة. عن أي تكنولوجيات نتحدث؟

إن ذلك سيتطلب، على وجه الخصوص، التعاون مع القطاع الخاص وقطاع الصناعة، وهما، صراحة، الأكثر ابتكاراً في كثير من هذه التكنولوجيات. وقد يشمل ذلك عقد حوار من نوع حوارات المسار 1-5 لفهم المخاطر، وزيادة الشفافية بهذا الشأن أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لمجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية أن تصدر بياناً مشتركاً تعهد فيه كل دولة بالألا تستخدم الأسلحة السيبرانية ضد الأخرى لاستهداف نظم القيادة والتحكم النوويين الخاصة بها، ويمكنها أيضاً أن تصدر بياناً ينص على الحد من دور الذكاء الاصطناعي في الهياكل الأساسية النووية، ولا سيما القيادة والتحكم، وأن تشرع في بحث إمكانية إدراج المركبات الانزلاقية فوق الصوتية في إطار تحديد الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكنها أن تتخذ خطوات إضافية لتوضيح مواقفها وعقائدها النووية، ولا سيما السياسات الإعلامية، لمواجهة التكنولوجيات الناشئة والتهديدات التي تحقّق بالنظم النووية.

وبالإضافة إلى عملية مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية، قد تتحول مبادرات أخرى عديدة إلى محافل مفيدة لزيادة الشفافية بشأن التكنولوجيات الناشئة، مثل مبادرة الولايات المتحدة بشأن تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي، والعمل الذي تقوم به وزارة الخارجية الألمانية، ولا سيما بشأن التكنولوجيات الناشئة وتحديد الأسلحة، والنهج السويدي المعروف "بنقطة الانطلاق"، الذي سيُطلق قريباً.

وفي الختام، أريد أيضاً أن أتناول هذا الموضوع بكل واقعية وصراحة؛ إنني أدرك التحديات التي تطرحها مسألة الشفافية. فالتوترات والمنازعات الجغرافية السياسية بين مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية لا تزال قائمة، كما نعلم جميعاً. وهناك تركة ثقيلة من انعدام الثقة سيكون من الصعب على جميع الأطراف المعنية التغلب عليها. وهناك أيضاً تصورات خاطئة مستقرة. ولكن ستظهر صعوبة أخرى عندما تدفع العديد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأن زيادة تدابير الشفافية في إطار عملية مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية لا تفي بالغرض، وبأنها لا تدل على جهود مبذول بحسن نية، وهذا يجب الاعتراف به أيضاً. ولكن الأمر الواضح، كما آمل، هو القيمة التي تكتسبها الشفافية بالنسبة لمجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية، وسبل تشجيعها وتيسيرها في محافل مثل هذه. وينبغي الإشادة بالتقدم الذي أحرز حتى الآن، ولا سيما دور الصين في الاجتماعات الأخيرة للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، ولكن يجدر بنا أيضاً أن نبحث سبل التوسع في ذلك والاستفادة من الزخم الإيجابي المحتمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الدكتورة ويليامز على العرض الذي قدمته. وأرحب الآن بالسيدة فانيسا وود من وفد أستراليا في مؤتمر نزع السلاح.

السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير، وأشكر الدكتورة ويليامز.

لقد تضمن بيانك الكثير من النقاط التي يجدر بنا التفكير فيها.

كنت أفكر فيما يمكنني قوله في مؤتمر نزع السلاح بشأن الشفافية، ونوع الأسئلة التي من المفيد للجميع أن يتدبر فيها، حتى تتسنى لنا مناقشتها في وقت لاحق. لماذا تعتبر الشفافية مهمة؟ ما جدوى التقارير بالنسبة لنا؟ ما الذي نتوقعه من التقارير المقدمة ولماذا؟ وكيف نستخدم المعلومات المقدمة؟ ما هي القيود الأمنية ولماذا؟ وإذا كانت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تستوعب هذا الأمر جيداً، فهل يمكننا أن نقدم مقترحات بشأن المعلومات التي نعتبرها مفيدة؟ كيف السبيل إلى ضمان عملية دينامية مستمرة؟ هل ينبغي أن تكون التقارير متماثلة، وهل هذا أمر ممكن؟ هل يمكننا تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات؟ كيف نضمن أن تبقى تكاليف وأعباء تقديم التقارير في النطاق الذي يمكن التحكم فيه ومجدية في الوقت عينه؟ وما مدى أهمية ذلك للمؤتمر؟

إن أستراليا، كما سبق أن ذكرت السفيرة وود، هي المنسق الحالي لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وهي عبارة عن مجموعة أقاليمية مؤلفة من 12 بلداً مكرسة لتنفيذ خطة العمل المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام 2010. وقد كانت الأعمال المتعلقة بشفافية التقارير مسألة رئيسية في المبادرة، ولذلك سأعرض بعض ما قامت به المبادرة مؤخراً بشأن الشفافية في آخر دورة للجنة التحضيرية. غير أنني ألاحظ أن عدة أعضاء آخرين في المبادرة موجودون في القاعة وأنا أشجعهم على عرض وجهات نظرهم، لأننا مجموعة متنوعة جداً.

فما أقوله لن يعبر كله عن منظور المبادرة. وسأقدم أيضاً بعض الملاحظات والأفكار لتشجيع المناقشة التفاعلية وطرح مسارات للتفكير في هذا الأمر كجماعة، بما في ذلك في مؤتمر نزع السلاح. فما الذي فعلته المبادرة بشأن الشفافية وتقديم التقارير ولماذا؟

سعيًا إلى تعزيز الشفافية، انصبت جهود المبادرة على تشجيع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على إعداد مزيد من التقارير عن تنفيذ المعاهدة - وأود أن أشير إلى أن جهود المبادرة تستهدف الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على حد سواء. ونحن نشجع أيضاً على أن يشمل تقديم التقارير جميع العناصر التي تتناولها المعاهدة. ونرى أن تقديم التقارير الوطنية ومناقشة هذه التقارير من شأنه أن يعزز التفاهم بين الدول. وقد أكدنا في ورقة العمل التي قدمناها مؤخراً إلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2020 أن الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية، بما في ذلك شرح المعلومات المتعلقة بالعقيدة والاستراتيجية والقدرات النووية، وتبادل هذه المعلومات يساهم في خلق الثقة وربما يمكننا من زيادة خفض الأسلحة النووية. وآنذاً يمكن أن يبرهن تقديم التقارير بشكل ملموس على التزام الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة بالشفافية والمساءلة، وهو ما قد يكون ضرورياً لخلق الثقة والزخم على جبهات مختلفة استعداداً للمؤتمر الاستعراضي لعام 2020 وما بعده.

ومنذ عام 2012، ترى المبادرة أن الاتفاق على استمارة موحدة للإبلاغ يمثل شرطاً أساسياً في أي جهود تُبذل للتشجيع على تقديم مزيد من التقارير. ويمكن أن يوفر هذا النموذج خط أساس وإطاراً مرجعياً مشتركاً لقياس التقدم المحرز في تنفيذ المعاهدة. وقبل عام 2020، شجعت المبادرة جميع الدول الأطراف على تقديم تقاريرها إلى المؤتمر الاستعراضي لعام 2020 باستخدام استمارة الإبلاغ الموحدة التي اقترحتها المبادرة في عامي 2017 و2018. واقترحنا أيضاً تخصيص وقت كاف للتركيز تحديداً على مسألة تقديم التقارير الوطنية عن تنفيذ المعاهدة. ويمكن استغلال الوقت المخصص للمناقشة للنظر في مجموعة من المسائل، مثل تحديد الحواجز التي تحول دون تقديم التقارير على الوجه الأمثل وإزالة هذه الحواجز، والاتفاق على استمارة أو استمارات الإبلاغ التي ينبغي أن تستخدمها الدول الأطراف في المستقبل.

وفي آخر دورة عقدتها اللجنة التحضيرية، أخذت المبادرة بالملاحظات التي قدمت لها. ونقحنا نموذجنا الخاص بالإبلاغ باستخدام مصفوفة من المواضيع التي ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تملك قدرات نووية متطورة والدول غير الحائزة التي لا تملك قدرات متطورة أن تقدم تقارير عنها. وذلك لزيادة التركيز في كل فئة من التقارير على أهداف محددة لتجنّب الدول عبء الإبلاغ الذي لا لزوم له. ونأمل أن يتوصل المؤتمر الاستعراضي لعام 2020، بفضل المصفوفة ونموذج الإبلاغ، إلى اتفاق بشأن استمارة للإبلاغ تُستخدم في دورة الاستعراض المقبلة.

ولنتنقل الآن إلى تناول بعض الأفكار. إن الإبلاغ الموحد ينطوي، في اعتقادي، على إيجابيات وسلبيات أثير بعضها في دورة اللجنة التحضيرية. ومن ناحية، تذهب المبادرة في حجتها إلى أن الإبلاغ المنتظم الموحد يتيح إمكانية قياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتفق عليها عموماً، أي خطة العمل لعام 2010، وأنه بالإمكان مقارنة النتائج بين الدول الأطراف وقياس التقدم المحرز مع مرور الزمن. والدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتبع بالفعل نموذجاً موحداً للإبلاغ، ولكن هل يفي هذا بالعرض؟ لقد أقر هذا النموذج في عام 2013، قبل أن أتولى هذا المنصب، ولذلك، يسعدني أن أسمع أكثر عن العملية التي تُوجت بإقراره وما إذا كان يُستخدم حتى الآن، وما إذا كانت هناك مشاورات قد جرت مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن العناصر التي تراها مجدية.

إن البعض يتساءل عما إذا كان من المفيد أو حتى من الممكن إجراء مقارنات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكلما زاد اطلاعنا على العقيدة وعلى المواقف بشأن الاستقرار الاستراتيجي، استطعنا أن نفهم أكثر مدى اختلاف كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية عن غيرها. فهل نجازف بإضاعة معلومات هامة منا إذا تشددنا كثيراً في اعتماد نموذج موحّد؟ وكيف نضمن ألا تكون عملية تقديم التقارير مرهقة للغاية، ولا سيما بالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية؟ وهذا سؤال لا يسري على المعاهدة فحسب، بل أيضاً على جميع اتفاقيات تحديد الأسلحة التي تنص على التزامات بتقديم التقارير. وإذا عدنا إلى آخر جلسة عقدتها اللجنة التحضيرية، نجد أن عدد الدول الأطراف التي قدمت تقارير إلى اللجنة التحضيرية لم يتعد 9 دول من أصل 191 دولة. وهو ما يمثل نسبة 4 في المائة من الدول الأطراف، بينها دولتان من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وأنا لا أقصد بكلامي أن تقدم كل دولة طرف تقارير في كل دورة من دورات اللجنة التحضيرية، بل أن الإبلاغ المنتظم عن المعلومات الجديدة يخفف حتماً من العبء، والأهم من ذلك، أنه يسهم في ثقافة الانفتاح وتبادل المعلومات والممارسات الجيدة التي تخلق الثقة.

وأود أن أشيد، مثل الدكتورة ويليامز، على وجه الخصوص، بالنهج الذي اتبعته المملكة المتحدة في تقريرها الوطني. لقد أعد التقرير على شكل مسودة، وسعت المملكة المتحدة بمهمة شديدة في الحصول على تعقيبات من أجل تنقيح التقرير النهائي لكي يقدم إلى المؤتمر الاستعراضي. وخضع تقرير المملكة المتحدة لمناقشة بناءة جداً في اللجنة التحضيرية. وأنا سعيدة جداً أيضاً بتقديم الصين لتقريرها وامتثال الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية لتقديم تقاريرها إلى المؤتمر الاستعراضي. وأشجعها على تقديم تلك التقارير في وقت مبكر، حتى يتسنى للدول الأطراف الوقت الكافي لاستيعاب المعلومات.

إن الإبلاغ ليس السبيل الوحيد لتحقيق الشفافية، وقد انصبت جهود المبادرة على هذه المسألة، وإن كانت هناك سبل أخرى لتحقيق الشفافية. وأرحب بالجهود الموفقة التي بذلتها الصين في تنسيق العملية التي باشرت بها مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وبالأنباء التي تفيد بأن تلك الدول الخمس ستنظم نشاطاً مشتركاً بشأن العقيدة النووية في المؤتمر الاستعراضي في العام المقبل. وقد تحققت فائدة عظيمة من الأنشطة الجانبية التي نظمتها الولايات المتحدة بضع مرات بشأن استعراضها للوضع النووي، ولكن أعتقد أن هذه هي المرة الأولى التي ينظم فيها نشاط مشترك،

وأنا أوصي بتخصيص وقت كاف لهذا النشاط. ولا يفوتني أن أذكر أن أعضاء آخرين أيضاً ينشرون على شبكة الإنترنت معلومات عن السياسات الأمنية ويدلون ببيانات في مؤتمر نزع السلاح. وفي دورة اللجنة التحضيرية، قدمت فرنسا على وجه الخصوص وثيقة عن عقيدتها وقواتها النووية.

ومن الأهمية بمكان حقاً أن نحوض كثيراً في مضمون التقارير، وحين تتوخى البلدان الشفافية، ينبغي أن نعترف لها بذلك ونعرب لها عن تقديرنا، حتى يكون هناك حوار فعال بين الدول الأطراف. والمبادرة ليست جامدة في نهجها، وأحد الأسباب التي تجعلنا نتواصل بانتظام مع الدول الحائزة للأسلحة النووية في معاهدة عدم الانتشار هو رغبتنا في الحصول على تعليقاتها ومعرفة ما يمكن القيام به من وجهة نظر هذه الدول ولماذا. ويمكن أن ننظر إلى مسألة الشفافية من منظور السلوك وثقافة الانفتاح.

ويمكن أن يُصنّف نموذج الإبلاغ الموحد بحسب التوسع أو الاختزال. ونحن نفضل أن يُنظر إليه على أنه أداة لا تحمّل من المعلومات التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي توخي المرونة في تقديم معلومات أكثر تفصيلاً، وينبغي تشجيع ذلك. وإذا كانت لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية أسباب تجعلها ترى أن بعض المعلومات لا يمكن تقديمها، فمن المفيد معرفة تلك الأسباب. وهناك أيضاً سؤال عملي بشأن سهولة الوصول إلى المعلومات، فأنا أعتقد أن موقع معاهدة عدم الانتشار ليس موقعاً ميسور الاستخدام تماماً. وسيكون من المفيد أن يُخصص حيز واحد على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح لتخزين تقارير معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حتى تتسنى إمكانية الوصول بسرعة إلى تقارير الدول الأطراف مع مرور الوقت. ومن المفترض أن يكون هناك حيز للدول الحائزة للأسلحة النووية، ولكنني لست متأكدة من أن ذلك يجدي حقاً.

وفي الدورة التي عقدتها اللجنة التحضيرية في الآونة الأخيرة، شعرت بالتفاؤل حقاً لمناقشة مسألة الشفافية. وكانت تلك ثالث دورة أحضرها، وأنا أعتبرها مناقشة جوهرية للغاية قياساً إلى المناقشات التي أجريناها خلال دورة الاستعراض. وعقدت المبادرة مناقشة بناء مع الدول الحائزة للأسلحة النووية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وحركة عدم الانحياز، وائتلاف البرنامج الجديد. ولمسنا نهجاً إيجابياً وفعالاً من المملكة المتحدة، واطلعنا على تقرير الصين، وشهدنا مناقشات بناء حقاً جرت في إطار الأنشطة الجانبية، والبيان الذي أدلى به الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن. وإذا نظرنا إلى البيانات التي أقيمت في اللجنة التحضيرية، سنجد أن عدة بيانات أشارت إلى أهمية الحوار الصريح والبناء، بما في ذلك بيان مجموعة الدول الخمس التي ألقاه السفير فو كونغ.

وحصلنا على بعض التعليقات المفيدة حقاً خلال النشاط الجانبي المتعلق بمسألة الشفافية. وقال أحدهم إن النموذج الوارد في المصنوفة يعين البلدان في الواقع على التنسيق الداخلي، لأنه يساعد في إرساء روتين داخلي، ومن المفيد لأصحاب المصلحة المحليين أن يعتادوا نوع المعلومات المطلوبة. ولكن ما يهم حقاً هو الحوار بشأن التقارير نفسها - أي بشأن الأسباب الكامنة وراء إدراج بعض المعلومات دون أخرى. ومعرفة هذه الأسباب يساعدنا في فهم مسائل هامة أخرى مثل التحقق والحد من المخاطر. وسمعنا أيضاً من يقول إن مرونة النموذج تكتسي أهمية. وفي الماضي، أبلغت بعض البلدان عن أمور لم تكن مدرجة ولكنها كانت مع ذلك مفيدة. وبالإضافة إلى ذلك، سمعنا من يقول إن النموذج الذي وضعته المبادرة يمثل قائمة مرجعية قيمة يمكن الاسترشاد بها في إعداد التقارير حتى ولو لم يُستخدم. والإيضاحات التي تقدم بشأن كيفية قراءة التغييرات التي ترد في التقارير هي أيضاً مهمة جداً، فمن المفيد أن يشرح البلد في تقريره أسباب التغييرات التي طرأت من سنة إلى أخرى.

إذن، ما أهمية كل هذا بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح؟ أنا أرى أنه مهم للغاية. فأنا أعلم أن لدينا على جدول أعمال المؤتمر بنداً بشأن الشفافية في مجال التسلح أدرج منذ سنوات، ولكننا لم نناقشه حقاً مناقشة جوهرية منذ انضمامي إلى أسرة المؤتمر. وأعتقد أن القصد الأصلي كان التركيز على سجل

الأمم المتحدة والأسلحة التقليدية، ولكن ليس هناك سبب يمنع أن تتوسع أكثر في مناقشة مسألة الشفافية في المؤتمر كخطوة تمهيدية للمفاوضات. وهي أيضاً فرصة لكي تظهر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار غير الحائزة للأسلحة النووية قدراً مماثلاً من الشفافية.

وفي الختام، أشجع كل طرف على تدبر مسألة الشفافية ومعالجتها من منظور واسع، واعتبارها مسألة تتجاوز مجرد الوصول إلى المعلومات وجزءاً من عملية بناء الثقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة وود على خطابها. أعطي الكلمة الآن للسيدة ترين هايمبريك، نائبة الممثل الدائم للنرويج.

السيدة هايمبريك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. إنه لمن دواعي سروري أن أكون هنا للتحدث عن موضوع يحظى بأولوية كبيرة في النرويج منذ عدة سنوات، ألا وهو التحقق من نزع السلاح النووي. وكما تعلمون، فإن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي اختتم أعماله مؤخراً واعتمد تقريراً بتوافق الآراء. وترأس الفريق سفير النرويج، كنوت لانغلاند.

وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها 67/71 إلى الأمين العام أن ينشئ فريقاً من الخبراء الحكوميين يضم ما يصل إلى 25 مشاركاً على أساس التوزيع الجغرافي العادل، لينظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. وبموجب هذا القرار أيضاً، كُلف الأمين العام بجمع آراء الدول الأعضاء بشأن وضع تدابير عملية وفعالة للتحقق من نزع السلاح النووي وتعزيزها وبشأن أهمية هذه التدابير في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

وعقد الفريق، الذي عمل بتوافق الآراء، ثلاث دورات في عامي 2018 و2019 هنا في جنيف. وقرر في دورته الأولى أن من الضروري أن يُنظر في ماهية التحقق من نزع السلاح النووي ومبادئه، وفي السبل الممكنة لتنفيذ هذا التحقق، والجهة التي يمكنها القيام به. واستمع الفريق أيضاً، في دورته الأولى، إلى عروض عن التحقق في سياق الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وعن المبادرات والأنشطة التي نفذت مؤخراً وتنفذ حالياً في مجال التحقق من نزع السلاح النووي.

وبعد ذلك، بحث أعضاء الفريق المفاهيم واستفاضوا في تبادل وجهات النظر بشأن دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. واسترشد أعضاء الفريق في المناقشات بتقرير الأمين العام وأبان النقاش عن اختلافهم في الرأي بشأن المسائل المطروحة. غير أن المداولات يسرت التقارب بشأن عدد من المواضيع مما مكن الفريق من الخروج ببعض الاستنتاجات والتوصيات بتوافق الآراء.

وشُجّع أعضاء الفريق على إعداد ورقات عمل. وبلغ مجموع ما أعد من هذه الورقات 17 ورقة عمل. وقد نُظر فيها في الدورتين الثانية والثالثة للفريق، وهي كلها متاحة على الإنترنت.

وفي المناقشة العامة، سلم الفريق بأن إنشاء نظام محدد للتحقق لا يدخل في نطاق ولايته، وبوجوب ربط هذا النظام بالتزامات تعاهدية محددة. غير أن الفريق أشار إلى أن التحقق الفعال يمكن أن يسهم في بناء الثقة المتبادلة. وأكد عدد من الخبراء أن عمل الفريق بشأن التحقق من نزع السلاح النووي قد ييسر عمليات نزع السلاح في المستقبل، وأنه لا بد من إرساء نظام تحقق متعدد الأطراف موثوق ويحظى بثقة جميع الدول لقيام عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وناقش الفريق البناء المؤسسي وهياكل الدعم وبناء القدرات في مجال نزع السلاح النووي. وتتطلب هذه العناصر بذل المزيد من الجهود. وعقد الفريق مناقشة شاملة بشأن التصور النظري للتحقق من نزع السلاح النووي.

وكانت هناك آراء متقاربة بشأن قائمة غير شاملة تضم سبعة مبادئ للتحقق من نزع السلاح النووي، وهي كالتالي: (1) أن يمثل التحقق للقانون الدولي؛ (2) أن يضع الأطراف في معاهدات محددة تدابير التحقق من نزع السلاح النووي؛ (3) أن يمثل التحقق للالتزامات القانونية بعدم الانتشار، فضلاً عن الامتثال لشروط السلامة والأمن، وضرورة حماية المعلومات الحساسة فيما عدا ذلك؛ (4) أن يكفل التحقق من نزع السلاح النووي على نحو فعال الامتثال للمعاهدات مع مراعاة الكفاءة في استغلال الموارد؛ (5) الوضوح. ينبغي أن تكون الأحكام المنصوص عليها في معاهدة ما واضحة بشأن التزامات الأطراف فيها؛ (6) يجب أن ينتفي التمييز في أي نظام للتحقق من نزع السلاح النووي يوضع في المستقبل؛ (7) ينبغي أن تكون ترتيبات التحقق متوافقة مع الغرض من الاتفاقات ونطاقها وطبيعتها.

وفي ختام النظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، خلص الفريق إلى ما يلي:

- النهوض بنزع السلاح النووي مشروع مستمر. وتستدعي الحاجة أن يواصل المجتمع الدولي النظر في المسألة بجميع جوانبها، بما في ذلك التحقق
 - التحقق أمر ضروري لعملية نزع السلاح النووي وبناء عالم خال من الأسلحة النووية
 - سيتحدد دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي على أساس كل حالة على حدة في سياق المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق ملزم قانوناً في مجال نزع السلاح النووي
 - إرساء نظام تحقق موثوق يحظى بثقة جميع الدول ضروري للحفاظ على عالم خالٍ من الأسلحة النووية
 - يمكن أن تكمل تدابير بناء الثقة ترتيبات التحقق من نزع السلاح النووي التي تجمع بين الأطراف في معاهدة معينة
 - يجب أن تكون المشاركة في أنشطة التحقق من نزع السلاح النووي متماشية تماماً مع الالتزامات الدولية والقانونية والتزامات عدم الانتشار المنطبقة، فضلاً عن المتطلبات القانونية الأخرى
 - بإمكان جميع الدول أن تسهم في جوانب التحقق من نزع السلاح النووي ولها الحرية في تطوير تقنيات ومنهجيات التحقق
- وأوصى الفريق، في تقريره الذي أعد بتوافق الآراء، بما يلي:
- أن تنظر في هذا التقرير الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك الكيانات المعنية في الآلية الدولية لنزع السلاح، وفقاً لولاية كل منها،
 - أن يُنظر في إجراءات أخرى ذات صلة بدور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، مع مراعاة ما ورد في تقرير الفريق
- وخلال المداوولات، قدم الخبراء عدداً من المقترحات بشأن الخطوات المقبلة المحتملة لكي يُنظر فيها. ولم يُتوصل إلى اتفاق بشأن تلك المقترحات، غير أنها أسفرت عن إجراء مناقشة جوهرية. ومن تلك المقترحات ما يلي:
- مواصلة العمل المفاهيمي بشأن تعريف التحقق من نزع السلاح النووي
 - توضيح نطاق التحقق من نزع السلاح النووي والمسائل المتعلقة بالإدارة والتمويل، بالإضافة إلى المسائل المؤسسية ذات الصلة

- إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين يستفيض أكثر في تناول فكرة إنشاء فريق من الخبراء العلميين والتقنيين، في ورقة عمل
 - إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين يبني على العمل الذي أنجزه الفريق الحالي بشأن الجوانب المفاهيمية والتقنية المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي
 - النظر، في ورقة عمل، في إنشاء آلية تمويل طوعية لبناء القدرات (صندوق استئماني للتحقق من نزع السلاح النووي)
 - قيام الأمين العام للأمم المتحدة بجهود لالتماس آراء الدول الأعضاء بشأن المشاركة في بناء القدرات في مجال التحقق من نزع السلاح النووي
- وستتعاون النرويج مع الدول التي يهملها الدفع قدماً بهذا العمل وستقدم قراراً إلى اللجنة الأولى في الجمعية العامة في نيويورك في الخريف المقبل.
- الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيدة هايمبراك على خطابها. أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الحديث عن موضوع الشفافية. وأول المتحدثين المدرجين على قائمتي هو ممثل المملكة المغربية.
- السيد زنيبر (المغرب) (تكلم بالفرنسية):** شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي يدلي فيها وفد بلدي بكلمة في ظل توليك رئاسة المؤتمر، أود أن أهنئك على أسلوبك في ترؤس المؤتمر وعلى ما أثرته من مناقشات حان أوانها ومهمة. ونود أيضاً أن نشكر زميلتنا من الوفدين الأسترالي والنرويجي والسيدة ويليماز من وفد الولايات المتحدة على الإيضاحات المفيدة جداً التي قدمتها بشأن تصورها لموضوع الشفافية في ميدان نزع السلاح.
- ونحن نرحب باختيار هذا الموضوع، الذي هو، كما يعلم الجميع، البند 7 في جدول أعمال هذه الدورة، وكان موضع مناقشة مثمرة جرت بين أعضاء الوفود المشاركة في الهيئة الفرعية 5 في إطار الدورة السابقة للمؤتمر.
- ونرى أن الشفافية في ميدان نزع السلاح تستلزم بالضرورة اتخاذ خطوات لبناء الثقة وتعزيزها من خلال التبادل الطوعي للمعلومات من أجل إرساء التفاهم والثقة المتبادلين، والحد من سوء الفهم والأخطاء في التقدير، وتوضيح النوايا لكي نحقق في نهاية المطاف الهدف المتمثل في الحد من خطر نشوب نزاع مسلح وتعريض الأمن والسلام للخطر. ويمكن أن تكون هذه الخطوات أيضاً بمثابة مرجع وأساس يُستند إليه في تنفيذ تدابير ملزمة قانوناً في ميدان نزع السلاح.
- ومن هذا المنطلق أظهر بلدي، في السنوات الأخيرة، التزاماً راسخاً وعمل بكل تواضع من أجل ضمان أن تسود مبادئ الشفافية والثقة في مجال نزع السلاح. وفي هذا الصدد، أولينا أهمية كبيرة لتبادل المعلومات والممارسات الجيدة والخبرات ولتعزيز التعاون الدولي والإقليمي. وقد برهنت المملكة المغربية على هذا الالتزام من خلال المشاركة في العديد من الأنشطة والتظاهرات الرامية إلى تعزيز الشفافية في ميدان نزع السلاح وتنظيمها.
- واسمحوا لي أن أذكر بعض الأمثلة على هذه الأنشطة التي منها ما ابتدرها بلدي أو نظمها أو دعمها. ففي أيار/مايو 2017، عُقدت في مدينتي الرباط والدار البيضاء عملية استعراض من قبل النظراء بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وفي أيار/مايو 2018، استضاف المغرب الاجتماع الإقليمي السادس عشر للسلطات الوطنية للدول الأفريقية الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، الذي قدمت بشأنه بياناً مفصلاً في إحدى الجلسات العامة التي عقدها مؤتمرنا هنا في جنيف.

ثالثاً، عُقدت في شباط/فبراير 2016 ندوة تدريبية بشأن أفضل الممارسات في مجالي مراقبة الصادرات وما يتصل بها من مهام أمن الحدود وذلك بهدف ضمان وفاء المغرب بالتزاماته بموجب قرار الجمعية العامة 40/15 وتقيده رسمياً بممارسات النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات. رابعاً، عُقدت مؤخراً حلقة عمل مشتركة بين الوزارات حضرها ممثلون عن مختلف السلطات المغربية والأمريكية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، في إطار المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. خامساً، شهدت مراكش، في آذار/مارس 2017، ندوة دولية بشأن مكافحة الاتجار بالأسلحة عبر الحدود البرية والبحرية تشاركت في تنظيمها حكومتا المغرب والولايات المتحدة وضممت ممثلي أكثر من 60 بلداً، بما في ذلك بلدان من أفريقيا والشرق الأوسط. سادساً، شارك المغرب في عدد من مؤتمرات القمة المعقودة بشأن الأمن النووي وفي الاجتماعات التي عقدت في إطار المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، التي يشارك فيها بصفته عضواً نشيطاً ورئيساً لبعض الأفرقة العاملة.

وفي ظل ما نشهده من تدهور للأمن الدولي للأسف، يتزايد الاستقطاب، ويزداد التشكيك في جوانب رئيسية من النظام الدولي لمراقبة الأسلحة، وتظهر من جديد التوترات الإقليمية وأزمات الانتشار. وعليه، بات من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن نجدد التزامنا بفضائل الحوار الجماعي والشفافية والتعددية، ولا سيما في ميدان نزع السلاح. ولهذا السبب نردد النداءات التي سبق توجيهها من أجل التمسك بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وهذه مسألة ملحة. فهي مسألة تتعلق بمنع حدوث سباق تسلح نووي جديد واسع النطاق. ومن شأن اختفاء هذه المعاهدة أن يجعل العالم أقل أمناً وأكثر اضطراباً. وندعو أيضاً إلى تمديد المعاهدة الجديدة المبرمة بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وتعزيز هذه المعاهدة، التي ستنتهي، كما نعلم، قريباً جداً في عام 2021. ويمكن أن تكون هذه المبادرات علامة قوية على الالتزام بفضائل الحوار ومقدمة لتهيئة الظروف الملائمة لبدء مفاوضات بشأن الصكوك القانونية المتعلقة بنزع السلاح، وهو ما من شأنه أن يعزز الانتقال من ثقافة القوة والمواجهة إلى ثقافة التسامح والحوار، وثقافة سلام من النوع الذي يجب أن يحكم بشكل طبيعي عملنا في المؤتمر هنا في جنيف.

وبالنظر إلى الخطر الكارثي الواضح للأسلحة النووية، يشدد المغرب على ضرورة التصدي لهذا التهديد العالمي باتخاذ إجراءات شجاعة ومتدرجة وعاجلة للتوصل إلى حظر هذه الأسلحة. وتحقيقاً لهذا الغرض، يجب أيضاً تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك تدابير الشفافية التي تنص عليها، تنفيذاً كاملاً. وفي هذا الصدد، يمثل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معلماً هاماً لنا على درب نزع السلاح النووي. ويؤكد المغرب التزامه بالتنفيذ الفعال لقرار عام 1995 الذي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وهو أمر بات اليوم أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وعلاوة على ذلك، فإن إبرام معاهدات تنص على ضمانات الأمن السلبية والشفافية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فضلاً عن إبرام معاهدة يمكن التحقق منها تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، كخطوة تمهد لنزع السلاح، يكتسي أهمية محورية بالنسبة لوفدي، الذي يدعو جميع أعضاء مؤتمرنا إلى إبداء ما يلزم من مرونة وشفافية لكي نمضي قدماً معاً نحو تحقيق أهدافنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير المملكة المغربية على بيانه. أعطي الكلمة الآن لسفير المملكة المتحدة.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس، والشكر الجزيل لك على تنظيم هذه المناقشة الهامة اليوم. وأود أيضاً أن أشكر أيضاً الدكتورة ويليامز، والسيدة وود، والسيدة هايمبرك على البيانات الممتازة التي أدلين بها.

السيد الرئيس، اسمح لي أن أبدأ بتكرار ما قاله غيري في سياق الإشادة بجهود الصين بوصفها منسقةً للعملية التي ينفذها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن وجهودها في مجال تعزيز شفافية تلك العملية، ولا سيما فيما يتعلق بالشق الخاص بالاجتماع المدني في المؤتمر الذي عقد في كانون الثاني/يناير في بيجين. وفي الوقت الذي تتولى فيه المملكة المتحدة مهمة تنسيق عملية الرؤساء الخمسة، أود أن أتعهد بأن أسير على هذا الدرب خلال العام المقبل، وسندرس اقتراح الدكتورة ويليامز بعناية. ونتطلع بصفة خاصة إلى المشاركة في النشاط الجانبي المتعلق بالعقائد النووية في المؤتمر الاستعراضي، وهو ما أعلنه السفير فو في نيويورك. وأود أيضاً أن أشدد على أهمية التحقق وهو أمر بينه كل من الدكتورة ويليامز والسيدة هايمبرك.

غير أنني، سيدي الرئيس، أردت أن أتدخل لكي أتناول بمزيد من التفصيل تدابير الشفافية الوطنية في المملكة المتحدة، التي أشارت إليها الدكتورة ويليامز في عرضها. وكما ذكر آنفاً، قدمت المملكة المتحدة مشروع تقريرها الوطني المتعلق بالتنفيذ في دورة اللجنة التحضيرية في نيويورك في وقت سابق من هذا الشهر. وكان التقرير بياناً شاملاً للتدابير الوطنية التي اتخذتها المملكة المتحدة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وكان التقرير حصيلة عملية مشتركة بين قطاعات الحكومة شارك فيها مسؤولون من وزارة الخارجية والكونولث، ووزارة الدفاع، ووزارة الأعمال التجارية والطاقة والاستراتيجية الصناعية، فضلاً عن الهيئات التنظيمية النووية ووكالات أخرى. واتجه التقرير نموذج الإبلاغ الموحد الذي اتفقت عليه الدول الحائزة للأسلحة النووية في عام 2013.

لقد قدمنا مشروع هذا التقرير في حدث جانبي على هامش اجتماع اللجنة التحضيرية، وعقدنا بالفعل مشاورة بشأنه مع المجتمع المدني في المملكة المتحدة. وسوف نعقد مشاورة أخرى في ويلتون بارك في أيلول/سبتمبر. وهذه هي بداية عملية. وأردنا أن نقدم الآن مشروع تقرير من أجل البدء في مشاورة مدتها عام يمكننا فيها جمع التعليقات من الدول الأخرى ومن المجتمع المدني. وقد تلقينا بالفعل في مناسباتنا أفكاراً جيدة بشأن ما يمكن أن نضيفه، وسوف نفكر أكثر فيما إن يمكننا أن نضيف شيئاً، وإن كان لا يمكننا أن نضيف شيئاً فلماذا. وقد استلزم حتى إعداد مشروع هذا التقرير الكثير من العمل. وهذا في رأيي يبين أننا نتحمل مسؤولياتنا في هذا الصدد بجد. وإنني أدرك أيضاً أن مشروع التقرير يستلزم من الآخرين الكثير من الجهد لقراءته وتحليله، ولذلك علينا أن نكون واضحين بشأن القيمة.

لماذا نبذل كل هذا الوقت والجهد في الإبلاغ عن مبادراتنا المتعلقة بالشفافية؟ إن الجواب الأول هو لأننا التزمنا بذلك. فالإجراءات 5 و20 و21 من خطة عمل عام 2010 تلزمنا جميعاً صراحةً بالتحلي بمزيد من الشفافية. وثانياً لأن الشفافية، وفقاً للإجراء 5، تزيد الثقة المتبادلة ليس فقط فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ولكن أيضاً بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، من جهة، والدول الحائزة للأسلحة النووية. وهذا أمر مهم، بطبيعة الحال، لكل ما نقوم به. وثالثاً، لأن الشفافية مبدأ أساسي من مبادئ نزع السلاح النووي، إلى جانب مبدئي عدم الرجوع في نزع السلاح النووي والتحقق منه. والواقع أن الشفافية، كما أشارت إلى ذلك ورقة عمل مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح المقدمة إلى اللجنة التحضيرية، هي أساس المبدأين الآخرين. ورابعاً، لأن الشفافية نقطة انطلاق للحوار، فإنها تحدد الحقائق الأساسية وتثير أسئلة وتفسيرات بشأن قدراتنا وعقائدنا وإجراءاتنا. وخامساً، لأغراض المساءلة. فعلياً أن نكون مسؤولين أمام الدول الأطراف الأخرى فيما يتصل بالتقدم الذي أحرزناه نحو الوفاء بالتزاماتنا السابقة، ومسؤولين أيضاً أمام جمهورنا المحلي فيما يتصل بكيفية تنظيم دفاعنا الوطني

وكيفية دعمنا للنظام الدولي القائم على القواعد. وأخيراً، أود أن أشدد، كما قالت السيدة وود، على أن من المسؤولية المشتركة لجميع الدول، وليس فقط الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تسهم في تحقيق الشفافية، بطرق منها تقديم التقارير. ومن ثم، أود أن أرحب بالجهود التي أوجزها آنفاً سفير المغرب.

بيد أن هناك، بطبيعة الحال، حدوداً للشفافية. فتوجد في بعض الأحيان أسباب وجيهة لعدم التشارك في بعض المعلومات. فمخاطر الانتشار قائمة. وهناك مخاطر تكتنف الكشف عن المعلومات المتعلقة بالأمن القومي التي قد تكون ذات قيمة للخصوم، سواء من الدول أم من غير الدول. وهناك أيضاً عنصر من الغموض المتعمد في موقفنا الردعي، وهذا الغموض جزء مهم من الردع، على النحو الذي ناقشناه في الأسبوع الماضي.

إننا لدى صياغة تقريرنا الوطني، رغم أننا اتبعنا النموذج المشترك لعام 2013 المتفق عليه من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، استخدمنا نموذج مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح كقائمة مرجعية. فإن كنا لم ندرج مسألة معينة، فهذا قرار نُخذ عن وعي، ولكنني أتفق مع السيدة وود على أننا يمكننا استخدام تقاريرنا لتعليل عدم استطاعتنا الإفصاح عن أشياء معينة. وسأختتم كلمتي بطرح بضعة أسئلة.

الأول هو: كيف نوازن بين الاتساق والشمولية؟ إن الاتساق مهم للمقارنة، سواء بين الدول أو داخل الدول عبر الزمن، ولكن الأمور تتغير، بما في ذلك المسائل التي قد نرى أن من المهم الإبلاغ عنها أو المسائل التي تود الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المجتمع المدني منا أن نبلغ عنها. لذلك من المهم تحقيق توازن بين الاتساق والمرونة والشمولية. وثانياً، ما الذي تريده الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من الشفافية؟ وما الذي نراه قيماً ولماذا؟ وثالثاً، كيف نشجع على زيادة الشفافية من جانب الدول التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؟ لقد أثارت المعاهدة مع مرور الوقت حواراً شاملاً بشأن الشفافية، ولكن بالطبع هناك دول خارج المعاهدة، ونرحب كل الترحيب بزيادة الشفافية من جانب هذه الدول.

واسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أختتم كلمتي بالتأكيد مرة أخرى على قيمة ما شهدناه اليوم من تبادل للآراء وقيمة التزامنا المستمر بهذه المناقشة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير المملكة المتحدة على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير فرنسا.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر سيدي الرئيس، وأشكر المتكلمين على عروضهم. لقد أعد وفد بلدي بياناً، ولكن أود قبل أن أتلوه أن أرد على البيانات التي أدلي بها في هذا الصباح. ولأكون صريحاً تماماً، يجب أن أقول إنني قبل دخولي هذه القاعة لم أكن على علم بأن الشفافية النووية مسابقة جمال. ومع ذلك، إن كانت كذلك، فإنني أعتقد أنه ينبغي أخذها بجدية وبطريقة منهجية ومستنيرة. لقد وزعت المتحدث من كلية كينغز في لندن، التي أشكرها على عرضها، نجوماً ذهبية ودرجات جيدة، ولكنها لم تعط بلدي أيّاً من ذلك. وهذا أمر مؤسف. لقد أعطت النجوم والدرجات إلى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وآمل أن أفوز بالمسابقة في المرة القادمة، ولكنني أشجع السيدة ويليامز على قراءة الوثيقة المؤلفة من 80 صفحة، التي تجدها الوفود في مؤخرة القاعة، وهي الوثيقة التي وزعتها في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020. ورغم طول الوثيقة، فهي بالإنكليزية لكي يسهل للجميع مطالعتها. وتقدم الوثيقة موجزاً لجميع الجهود التي بذلها بلدي في السنوات الأخيرة لضمان الشفافية، ليس فقط في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي هي مهمة بالطبع، ولكن أيضاً في برلماننا الوطني وفي محافل أخرى مثل هذا المؤتمر، الذي هو في الواقع محفل مفيد لإعلام المجتمع الدولي بجهودنا في مجال نزع السلاح النووي.

وبناءً على ذلك، سأدخل مسابقة الجمال هذه لأنها ينبغي أن تُجرى، وسأدلي ببضع نقاط بشأن موقفنا من مسألة الشفافية النووية. إننا، كما تعلمون، نرى الشفافية عنصراً رئيسياً في النهج التدريجي لنزع السلاح النووي، وبشكل أعم، في تنفيذ الدول لالتزاماتها بعدم الانتشار.

لقد اتخذ بلدي، فرنسا، عدة خطوات غير مسبقة لتعزيز الشفافية. أولاً، فيما يتعلق بالقوات الفرنسية، أود أن أشدد على أن بلدي هو أول دولة تعلن عن العدد الإجمالي للأسلحة الموجودة في ترسانتها النووية بدلاً من الاقتصار على إعلان عدد الأسلحة الاستراتيجية المنشورة الجاهزة للاستخدام. وقد أعلن رئيس الجمهورية، السيد أولاند، في خطاب ألقاه في عام 2015، أن الترسانة الفرنسية لا تحتوي على أكثر من 300 سلاح نووي. وحدد أيضاً تشكيلة هذه الترسانة: فلدى فرنسا ثلاث دفعات تتألف كل منها من 16 قذيفة تحملها أربع غواصات، و54 مركبة نقل جو - أرض معززة متوسطة المدى. وليس لدى فرنسا أسلحة نووية غير منشورة. والأسلحة النووية الفرنسية ليست موجهة إلى أهداف. وبالإضافة إلى ذلك، وبموجب مدونة لاهاي لقواعد السلوك، يُقدم إخطار مسبق بجميع عمليات إطلاق القذائف الفضائية والتسيارية.

وثانياً، تعزز فرنسا الشفافية فيما يتعلق بعقيدتها النووية، وهي عقيدة واضحة تماماً وتنظمها وتعلنها السلطات العامة والسياسية على أعلى المستويات. وفي ذلك الصدد، أحيلكم إلى الخطاب المتعلق بالردع النووي الذي ألقاه وفد بلدي في الأسبوع الماضي خلال الجلسة غير الرسمية للمؤتمر. وبالإضافة إلى عملنا على الصعيد الوطني، فإننا نشترك بنشاط في الحوار الاستراتيجي بشأن العقائد الجارية بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وأتفق مع زميلي البريطاني على أن الصين اضطلعت في هذا الصدد بدور مهم في سياق تنسيقها للعمل في هذا المجال، الذي اضطلعت به حتى الشهر الماضي. وهذا الحوار لا يفيد فقط الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، بل أيضاً الدول الأخرى، وهذا هو تحديداً سبب تعاوننا مع البلدان المشاركة في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ومع الدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية، التي نعتقد أن من الضروري أن نجري معها حواراً قائماً على الثقة. وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر السيدة وود على عرضها التقدم المحرز في تعزيز التعاون بين البلدان المشاركة في تلك المبادرة، من جهة، والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، من جهة أخرى، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة الشفافية النووية.

وبشكل عام، يمكن للشفافية، بما في ذلك الحوار بشأن العقائد والمواقف النووية، أن تسهم إسهاماً كبيراً في الحد من المخاطر، ولا سيما المخاطر المتصلة بالاستخدام المتعمد للأسلحة النووية بناءً على أخطاء في التقدير أو الحساب. لهذا السبب، سنواصل الدعوة إلى إجراء حوار أكثر تعمقاً بشأن هذه المواضيع وإلى وضع تدابير محددة لبناء الثقة تسهم في الحد من المخاطر الاستراتيجية. ونود تحديداً أن يكون المؤتمر الاستعراضي لعام 2020 مناسبة للأعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الأمن للمشاركة في حدث محدد بشأن المذاهب التي من شأنها أن تسهم في هذه الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية النووية.

وثالثاً، أود أن أشير إلى أن الشفافية في تدابير محددة لنزع السلاح هي أيضاً مهمة. وفرنسا هي الدولة النووية الوحيدة التي فككت بلا رجعة جميع مرافقها المنتجة للمواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. ونظمت فرنسا، في عامي 2008 و2009، عدة زيارات غير مسبقة إلى موقعي بييرلات وماركول لتمكين الدبلوماسيين والخبراء الدوليين والصحفيين من مراقبة عملية تفكيك ما بهما من مرافق إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. وفي عام 2015، زار أعضاء المؤتمر قاعدة لوكسويل الجوية في إطار التدابير المتخذة لخفض النظم النووية المحمولة جواً في البلد بمقدار الثلث. وأجريت زيارة مماثلة إلى هضبة ألبيون، التي تضم أنظمة أرض - أرض التي فككتها فرنسا أيضاً. وستنظم زيارات أخرى في العام القادم للزملاء في المؤتمر. وبشكل تقديم التقارير جزءاً من الجهود التي تبذلها الدول لتعزيز الشفافية.

وخلال دورة الاستعراض السابقة لمعاهدة عدم الانتشار، نسق بلدي الجهود التي يبذلها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن لمواءمة تقاريرهم بما يتفق مع خطة العمل لعام 2010. وبالتالي، فإن تقارير الفريق لها هيكل موحد وتتضمن عناوين متطابقة تغطي الركائز الثلاث للمعاهدة. وستقدم فرنسا تقريرها الوطني عن جهودها المتعلقة بالتنفيذ إلى المؤتمر الاستعراضي لعام 2020.

ونحن نشرك بنشاط في محافل مختلفة تتناول مسألة التحقق من نزع الأسلحة النووية، مثل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. وأود أن أشكر ممثل النرويج على عرضه نتائج فريق الخبراء، الذي أنهى عمله مؤخراً، ونشجع بقوة الجهود المبذولة لمتابعة ذلك العمل. وفي إطار المرحلة الثانية من الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، شرعت فرنسا وألمانيا في عملية تقنية مشتركة في مجال التحقق من نزع السلاح. وستجرى هذه العملية الفرنسية الألمانية، المعروفة باسم NuDiVe (للتحقق من نزع السلاح النووي)، في أواخر أيلول/سبتمبر 2019، وستجمع نحو 20 مشاركاً من حوالي عشر جنسيات في مركز يوليتش للبحوث في ألمانيا. وستشمل هذه العملية تنفيذ إجراءات تفتيش لمنع الاستيلاء على مواد نووية عند تفكيك أي سلاح نووي. وستؤدي هذه العملية دوراً فعالاً في الجهود التي تبذلها فرنسا لتحسين الشفافية.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن اتخاذ موقف مثالي بشأن الشفافية في مجالات العقيدة النووية، ومركز القوات، وتدابير نزع السلاح المنفذة، لا غنى عنه وينبغي أن يصاحب جهودنا في كل مرحلة من مراحل عملية نزع السلاح الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ونشجع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على بذل جهود مماثلة فيما يتعلق بالشفافية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير فرنسا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد جادون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. ونشكر أعضاء فريق المناقشة الثلاثة على ملاحظاتهم المدروسة بشأن المسائل المتصلة بالشفافية والتحقق من نزع السلاح النووي.

في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح المعقودة في 26 آذار/مارس بشأن مبادرة الولايات المتحدة لتهيئة بيئة لنزع السلاح النووي، أوجز وفد بلدي سبعة بنود نرى أنها ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من تلك المناقشات. يتعلق أحد هذه البنود بالتدابير المحتملة لتحقيق الشفافية وبناء الثقة. لقد ذكرنا ما يلي: "تعتقد باكستان أن تدابير بناء الثقة وتدابير الشفافية ينبغي أن تيسر بناء الثقة بين الدول لكي تتخذ خطوات مجدية نحو تسوية النزاعات. ويمكن أن تبدأ تدابير الشفافية وبناء الثقة بخطوات صغيرة تؤدي تدريجياً إلى إبرام اتفاقات أكثر تحديداً بشأن ضبط النفس وتجنب سباق التسلح والحد من الأسلحة".

وقد استفادت عدة مناطق من العالم من تطبيق مبادئ عامة ومبادئ توجيهية معينة في مجالات تحديد الأسلحة ووضعت تدابير مناسبة للشفافية وبناء الثقة. ومن المهم التذكير على نحو متكرر ببعض المبادئ الأساسية ذات الصلة التي وافقت عليها الأمم المتحدة في هذا الصدد، والتي تشمل: (1) الحفاظ على التوازن في القدرات الدفاعية للدول ذات أدنى مستوى من التسلح والقوات العسكرية؛ (2) المسؤولية الخاصة للدول ذات القدرات العسكرية الأكبر في تعزيز اتفاقات الأمن الإقليمي؛ (3) الأمن غير المنقوص؛ (4) متابعة تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة.

وقد أثبتت تدابير الشفافية وبناء الثقة على وجه الخصوص فعاليتها على مر السنين على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ولها أيضاً علاقة إيجابية بالسلم والأمن الدوليين. وقد أكدت قرارات الجمعية العامة والمبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح أن تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي ينبغي أن تُصمم بما يناسب خصوصيات المنطقة، وأن تبدأ باتفاقات أبسط بشأن الشفافية والحد من المخاطر، مما يمكن الدول المعنية في نهاية المطاف من اتخاذ تدابير أكثر موضوعية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ويمكن أن تؤدي تدابير الشفافية وبناء الثقة المتفق عليها بصورة متبادلة إلى تهيئة ظروف مواتية؛ ومع ذلك، لا ينبغي أن تصبح هذه التدابير غاية في حد ذاتها. وينبغي أيضاً لهذه التدابير، على الأجل الطويل، أن تسهم في حل النزاعات. ومع ذلك، إذا استمر تفاقم النزاعات مع مرور الزمن، فقد تفقد هذه التدابير فعاليتها.

ورغم أن تدابير الشفافية يمكن أن تساعد على بناء الثقة وبث الاطمئنان، ينبغي أن توجد أصلاً درجة من الثقة بين الدول للاتفاق على تدابير الشفافية وبناء الثقة في المقام الأول. ويتمثل التحدي الحقيقي في إيجاد توازن بين هذين الاعتبارين المتنافسين. ويتمثل الشرط الأساسي المسبق لهذه التدابير في استعداد الدول للتحدث بعضها مع بعض.

سيدي الرئيس، إن تدابير الشفافية ينبغي أيضاً أن تتوازن مع الحاجة إلى حماية المعلومات الحساسة ذات الأهمية العسكرية والوطنية ومع الضرورة الاستراتيجية والعملية التي تقتضي بعض الغموض المتعمد، على النحو الذي أشار إليه بشكل مناسب جداً سفير المملكة المتحدة في ملاحظاته.

وترى باكستان أن من دواعي سرورها أنها قادت على مدى عدة سنوات حتى الآن المبادرات المتعلقة بتدابير بناء الثقة في الأمم المتحدة. وينعكس التعبير العملي عن التزام باكستان بالشفافية وتدابير بناء الثقة في القرارات التي تقدمها باكستان كل عام في اللجنة الأولى، ومنها قرار بشأن تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

سيدي الرئيس، عودةً إلى موضوع التحقق من نزع السلاح النووي، من البديهي أن التحقق سيكون عنصراً أساسياً وحيوياً للغاية لضمان الامتثال لأي اتفاقات مقبلة بشأن نزع السلاح النووي. وسيكون التحقق أمراً لا غنى عنه لبناء الثقة فيما يتعلق بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

إن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (1978) التي أُنقِص عليها بتوافق الآراء تنص على أن:

اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة يجب أن تنص على ما يكفي من تدابير التحقق لإرضاء جميع الأطراف المعنية من أجل بناء الثقة اللازمة وضمان أن تراعي جميع الأطراف تلك التدابير. ويتوقف شكل وطرائق التحقق التي يُنص عليها في أي اتفاق محدد على أغراض ذلك الاتفاق ونطاقه وطبيعته، وأن يتحدد شكل وطرائق التحقق وفقاً لأغراض ذلك الاتفاق ونطاقه وطبيعته. وينبغي أن تنص الاتفاقات على مشاركة الأطراف في عملية التحقق إما مباشرة أو عن طريق منظومة الأمم المتحدة.

وقد وافقت هيئة نزع السلاح في عام 1988 على مبادئ التحقق الستة عشر، التي ينص أحدها على أنه "لا يمكن اتخاذ قرارات بشأن كفاية وفعالية ومقبولية أساليب وترتيبات محددة ترمي إلى التحقق من الامتثال لأحكام اتفاق للحد من الأسلحة ونزع السلاح إلا في سياق ذلك الاتفاق".

سيدي الرئيس، إننا نرى أن أفضل طريقة لمعالجة مسألة التحقق من نزع السلاح النووي هي معالجتها في سياق نظام معاهدة معينة، وليس بطريقة مجردة ولا باعتبارها غاية في حد ذاتها. ويجب أن يكون التحقق راسخاً في معاهدات محددة.

ومع ذلك، فإننا نرى فائدة في الاستكشاف المفاهيمي لهذه المسألة في إطار هيئة تمثيلية تضم جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ورغم أن المؤتمر لا يزال أنسب محفل لهذا العمل، فإن فريق الخبراء الحكوميين المكون من 25 عضواً، والمنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة 67/71، قدم مساهمة جوهرية في هذا الموضوع - وهو إسهام قيّم جداً. وكان هذا الفريق أول هيئة من نوعها في إطار الأمم المتحدة تُكلف بالنظر على وجه التحديد في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. وقد أسهم الفريق في فهم التحديات المرتبطة بالتحقق من نزع السلاح النووي وفي تحديد بعض المبادئ التي ينبغي أن تنظم ذلك العمل.

وقد أقرت الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق في تقريره الذي حظي بتوافق الآراء، في جملة أمور، بأن "دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي سيتحدد على أساس كل حالة على حدة في سياق المفاوضات المتعلقة بالاتفاقات الملزمة قانوناً في مجال نزع السلاح النووي". وقد شارك خبير باكستاني بنشاط في الفريق وقدم مساهمات فنية في عمله. وقد سررنا باعتماد تقرير الفريق بتوافق الآراء، ونقدر الإدارة القديرة جداً التي وفرتها النرويج، ولا سيما القيادة الماهرة للسفير كنوت لانغلاند وفريقه، بدعم ممتاز من مكتب شؤون نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ولا سيما السيدة سيلفيا ميركوغليانو والسيد ويلفرد وان.

وأخيراً، سيدي الرئيس، بينما نعتقد أن الشفافية وتدابير بناء الثقة والفهم النظري المشترك لمسألة التحقق من نزع السلاح النووي يمكن أن تسهم في بناء الثقة وإرساء الأساس لنزع السلاح النووي، لا ينبغي النظر إلى هذه العوامل كشرط مسبق لبدء العمل الموضوعي بشأن هذه المسألة في المؤتمر، وفقاً للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير باكستان على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير الصين.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): سيدي الرئيس، إن المناقشة التي تترأسونها اليوم تتعلق بمسألة الشفافية. وأود أيضاً أن أعرض عليكم آراء وفدنا. إن مناقشة اليوم ينبغي أن تُجرى في إطار البند ذي الصلة من جدول أعمال المؤتمر.

لقد اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمبدأ "الشفافية في مجال التسليح" وأقرته بوصفه مفهوماً مهماً في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة. وكانت الخلفية التاريخية في ذلك الوقت هي أن البيئة الأمنية الدولية التي اتسمت بالمواجهة العسكرية بين منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو قد تحسنت تحسناً كبيراً، وأن أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كانت تتوق إلى أن تتخلى القوى العظمى عن عقلية الحرب الباردة وأن تتخذ خطوات عملية لتعزيز الثقة الاستراتيجية المتبادلة، والنهوض بنزع السلاح النووي الثنائي الأطراف، وتعزيز السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي.

إن الشفافية ليست غاية في حد ذاتها، وإنما وسيلة لتعزيز الثقة وتجنب سوء التقدير وتخفيف التوترات. ونظراً لأن الظروف والسياسات ومواطن القوة للبلدان المختلفة تتفاوت تفاوتاً كبيراً، من الواضح أنه لا يوجد معيار وشرط للشفافية يمكن تطبيقهما عالمياً. هل الشفافية مفيدة للأمن القومي؟ وما نوع الشفافية التي يمكن أن تساعد في الواقع على تحسين الأمن؟ إن للبلدان المختلفة وجهات نظر وتجارب ومواقف مختلفة. والشروط المسبقة اللازمة للشفافية هي أن يكون لدى جميع البلدان أساس كاف للثقة المتبادلة واحترام الشواغل الأمنية لكل منها، وأن تلتزم بالأمن المشترك. فإن لم نكفل هذه الشروط المسبقة، أو تجاهلناها، تصبح الشفافية ضرباً من النفاق وبلا معنى، وستصبح أداة لاستخدام القوة ضد الضعفاء.

سيدي الرئيس، إن الشفافية لا يمكن أن توجد بمفردها، في فراغ. إنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة الأمنية الدولية وسياسات الأمن الوطني. وتواجه البيئة الأمنية الدولية الآن أكبر تحدٍ منذ نهاية الحرب الباردة. فعدم الاستقرار وعدم اليقين آخذان في الازدياد، وبات التعبير عن الهيمنة يأخذ أشكالاً جديدة، منها الانفرادية وتكتيكات استخدام القوة. لقد عادت ذهنية الحرب الباردة وأصبحت الأساس للامتثال للاستراتيجية الأمنية لبلد معين ولسياساته. وقد وضع ذلك البلد ميزته الاستراتيجية ومصالحه الأمنية فوق سلامة المجتمع الدولي وقواعده. وهو يواصل تقويض المعاهدات والآليات الدولية والانسحاب منها، ويعزز قدراته الهجومية والدفاعية الاستراتيجية، ويزيد من حدة التوترات، ويحرض على سباق التسليح، ويقوض الاستقرار الاستراتيجي. ومن المفارقات الشديدة أن يناقش المؤتمر الشفافية في ظل هذه الظروف، وكأن شيئاً لم يحدث خارج هذا المحفل.

في البيئة الأمنية الدولية اليوم، تتمثل إحدى السمات البارزة في الشعور بانعدام الأمن. وعلى وجه التحديد، تواصل الولايات المتحدة التشديد على أن البلدان الأخرى هي، بالنسبة لها، مصدر لانعدام الأمن. وهذا أمر محير حقاً. إنني أمل مخلصاً أن يتمكن صانعو السياسات وأصحاب الرؤية والتأثير في هذا المجال في الولايات المتحدة من إلقاء نظرة على البيئة الأمنية لبلدهم من زاوية أخرى. فإن كنتم تنظرون إلى عدد كبير من البلدان كأعداء، فإنكم بذلك تخلقون أعداءً لأنفسكم، على الرغم من أن البلدان المعنية لم يكن لديها على الأرجح أية نية لتصبح أعداء لكم. وهذا يذكرنا بشخصية دون كيخوته، التي رسمها ثيرباننيس، والذي تدجج بالسلاح ومضى لمحاربة طواحين الهواء. وانطلاقاً من هذا النوع من المواقف، تشكل استراتيجية الأمن الوطني نفسها لذلك البلد تهديداً محتملاً للأمن الدوليين.

سيدي الرئيس، لقد عرضت في الأسبوع الماضي مقدمة شاملة للاستراتيجية النووية لبلدي وموقفه ومقترحاته بشأن تحديد الأسلحة النووية ومسائل أخرى. والسبب الذي دعاني إلى ذلك هو أن الولايات المتحدة دأبت على توجيه اتهامات تتعلق بتطوير بلدي المشروع والمبرر لنظام الدفاع الوطني، مؤكدة أنه ينبغي للصين أن تنضم إلى اتفاقات تحديد الأسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وفي اليوم التالي لمداخلتني، أعلن مسؤول كبير في حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى أن الصين تفتقر إلى الشفافية بشأن مسائل من قبيل تحديث قواتها النووية، الأمر الذي أثار تساؤلات لدى الولايات المتحدة بشأن اعترام بلدي بتطوير ترسانته النووية. ولا يسعني إلا أن أقول إن هذا مثال تقليدي لإسقاط منطوق المرء على الآخرين. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأذكر أن الصين ليست الولايات المتحدة، ولن تصبح الصين الولايات المتحدة؛ وأن السياسة التي تتبعها الصين ليست الاستراتيجية والسياسة النوويتين للولايات المتحدة. إن هذه الاتهامات التي وجهتها الولايات المتحدة إلى الصين لا تقوم على أي أساس. إن الولايات المتحدة تستخدم البلدان الأخرى ذريعة لتجنب مسؤولياتها الدولية. ولا وجد ببساطة أي أساس أو شرط لإجراء مفاوضات ثلاثية الأطراف لتحديد الأسلحة بين الصين والولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ولن تشارك الصين فيها أبداً.

لقد دأبت الصين على الاعتقاد بأن الشفافية في النوايا والسياسات هي الشفافية الأكثر جدوى وواقعية. إن الاستراتيجية والسياسة النوويتين لبلدنا أكثر شفافية من الاستراتيجيات والسياسات التي تنتهجها أي دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية. والصين، كما أوضحت في كلمتي في الأسبوع الماضي، ملتزمة التزاماً راسخاً بتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية وتتبع استراتيجية نووية للدفاع عن النفس. وقد التزم بلدنا التزاماً غير مشروط بالأول من يستخدم الأسلحة النووية وبألا يستخدم الأسلحة النووية أو يهدد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وفي المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ولم يكن للصين مطلقاً في استراتيجيتها أي مآرب خفية، ولن يتعرض أي بلد للتهديد بالأسلحة النووية لبلدنا.

سيدي الرئيس، إن الصين ترى أن الشفافية النووية يجب أن تتوخى المبدأ المهم المتمثل في الأمن غير المنقوص للجميع. ويجب أن تأخذ الشفافية النووية في الاعتبار الكامل البيئة الأمنية التي تواجهها جميع البلدان وأن تنفذها جميع البلدان على أساس طوعي، وفقاً لظروفها الوطنية. ويجب على البلدان أن تراعي بشكل كامل الاختلافات القائمة بينها في الاستراتيجيات النووية ومواطن القوة النووية، وأن تقبل بوجود اختلافات بينها في درجة الشفافية ونقاط تركيزها. وانطلاقاً من هذه المبادئ، ستواصل الصين اتخاذ الخطوات اللازمة في ميدان الشفافية النووية، منها تشجيع الحوار بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن الأمن الاستراتيجي وسياساتها واستراتيجياتها النووية، والمشاركة في هذا الحوار. وستشجع الصين جميع الأطراف على النظر إلى النوايا الاستراتيجية لكل منها بموضوعية، وتجنب سوء الفهم وسوء التقدير، وتعزيز الثقة الاستراتيجية المتبادلة، والحفاظ على الأمن للجميع. وفي البيئة الأمنية الدولية الراهنة،

من الأهمية بمكان أن تضغط الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية من أجل التنسيق لا التنافس بين القوى الكبرى، والتعاون الذي يفيد الجميع لا المباراة ذات الحصلة الصفرية، بغية المساهمة بصورة مناسبة في تعزيز السلام والاستقرار العالميين. ومجدونا الأمل في أن تنضم البلدان المعنية إلى الصين في هذا المسعى.

وفي الدورة الثالثة التي عقدتها مؤخراً للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قدمت الصين مرة أخرى تقريرها الوطني عن تنفيذ المعاهدة، الذي عرض بصورة شاملة سياسات الصين ومقترحاتها وتدابيرها المحددة في هذا الميدان، بما في ذلك ما يتعلق بالشفافية النووية. وسوف يُنشر التقرير والنصوص الكاملة للبيانات التي أدليت بها إلى المؤتمر هذا الأسبوع والبيان الأخير على الموقع الشبكي للوفد الصيني في جنيف. وندعو جميع الأطراف إلى الاطلاع على هذه النصوص بغية فهم موقفنا على نحو أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر سفير الصين على ملاحظاته التوضيحية جداً بشأن الشفافية. وقبل أن أنتقل إلى المتكلم التالي على قائمتي، أود أن أمنح أعضاء فريق المناقشة فرصة للرد على بعض التعليقات. الدكتورة ويليامز، هل تودين إبداء أي تعليق؟

السيدة ويليامز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لدي تعليق واحد تأييداً لما ذكره سفير الصين - وهو أن كيفية اختيار الشفافية سيكون مختلفاً بلا شك. أعتقد أن الشفافية أقرب إلى مائدة الطعام المفتوحة من قائمة التذوق. فأنت لا يجب عليك القيام بكل شيء؛ وإنما يمكنك الاختيار. لقد قدم سفير المملكة المتحدة اقتراحاً مفيداً حقاً هو ألا تختار الدول قائمة التذوق الكاملة. وإنما ستكون محددة في اختيارها. وقد يكون من المفيد لها أن تكون شفافة بشأن عدم الشفافية وأن تشرح لماذا لا يمكن ببساطة الحديث عن بعض المسائل. وربما ينطوي ذلك على معالجة بعض الشواغل الأمنية التي تساور بعض البلدان. وسأكون فضولية بشكل خاص بشأن الكيفية التي يمكن بها إدماج ذلك في العملية التي يتبعها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، وما إذا كانت استثمارات الإبلاغ تتيح فرصة لتحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك دكتور ويليامز. السيدة وود، هل تودين أخذ الكلمة؟

السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً. إنني أفضل مائدة الطعام المفتوحة. ولكنني أعتقد أن ما تبينه هذه المناقشة هو أنها في الحقيقة بداية حوار في مؤتمر نزع السلاح. وهو أمر أحرزنا فيه بعض التقدم في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لقد طرح أعضاء فريق المناقشة بعض الأفكار الجيدة حقاً، ومهمتنا الآن هي تناول بعضها ومعرفة ما إذا كان هناك مجال في المؤتمر للقيام ببعض هذه الأمور. إنها بداية حوار.

وأرحب بالبيانات التي أدلت بها فرنسا والمملكة المتحدة والصين والمغرب وتبادل المعلومات. وأرحب بتوضيح الصين للبند المدرج في جدول أعمال المؤتمر. وأوافق على أن الشفافية ليست على الإطلاق مسألة منعزلة قائمة بذاتها، ولهذا السبب من الأهمية بمكان أن نتحدث عنها. ونرى اليوم أن هناك بالفعل آراء متباينة جداً بشأن كيفية تناول مسألة الشفافية، وهذا هو السبب في أنها موضوع من مصلحتنا أن نتناوله في المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً للسيدة وود. السيدة هامبروك، هل لديك أي تعليقات؟

السيدة هامبروك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً. وأشكرك أيضاً على كلماتك الطيبة عن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. إننا نؤمن بهذا العمل. وأود فقط أن أغتنم فرصة أخرى لتشجيع الدول الأعضاء على المشاركة الفعلية في العمل عندما نأخذها إلى نيويورك وإلى اللجنة الأولى في الخريف. وتطلع إلى العمل معكم جميعاً هناك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً للسيدة هايمبراك. سأعود الآن إلى قائمة المتكلمين. أمامي الآن ممثل الاتحاد الروسي.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، زملائي المقرون، لقد اكتسب مؤتمر نزع السلاح الكثير من الخبرة في النظر في بند جدول الأعمال المتعلق بـ "الشفافية في مجال التسليح"، ولا سيما في تسعينات القرن العشرين. فعلى سبيل المثال، كان للمؤتمر في الفترة من عام 1992 إلى عام 1994 لجنة مخصصة معنية بالشفافية في مجال التسليح، وفي عام 1998 قاد المنسق الخاص مناقشات موضوعية في هذا الشأن. وأجريت مناقشات مجددة بشأن هذه المسألة بين عامي 2013 و2015. ومع ذلك، نادراً ما تناولت الوفود في الآونة الأخيرة هذه المسألة، وإنما نوقشت فقط بصورة متقطعة، رغم أننا نرى أن مسألة الشفافية في حد ذاتها تستحق إعادة النظر في السياق الراهن لمساعي تحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

وأود أن أشير إلى أن موضوع جلسة هذا اليوم على النحو الذي أعلنته رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية يبدو أوسع بكثير من البند المقابل في جدول أعمال المؤتمر، الذي تدعمه العروض التي استمعنا إليها. وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر المتكلمين على بياناتهم الموضوعية.

ومن جانبي، أود أن أشاطركم عدداً من الأفكار. تجدر الإشارة أولاً إلى أن تدابير الشفافية الطوعية هي أحد الأساليب الرئيسية التي جُربت واختُبرت لتيسير فهم مواقف الدول بشكل أعمق، وأنها تساعد في وضع إجراءات مشتركة لمواجهة التهديدات والتحديات المعاصرة التي تواجه الأمن الإقليمي والدولي، وأنها توفر ضمانات إضافية للامتثال لاتفاقيات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ومع ذلك، سأكون حذراً من الادعاء بأن تدابير الشفافية وبناء الثقة تؤدي دوراً رئيسياً في تحديد الأسلحة وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، حتى وإن كان هذا الأمر قد نوقش باستفاضة في السنوات الأخيرة. إننا لا نحاول التقليل من أهمية دور الشفافية والثقة. بل إننا، على العكس، نعتقد أن من الممكن أن تسهم الشفافية والثقة، في توليفات وأشكال مختلفة، في تخفيف التوترات ومنع نشوب الصراعات. ومع ذلك، ندعو إلى إجراء تقييم متوازن لجدواهما وفعاليتهما، اللذين يعتمدان على مجموعة واسعة من العوامل.

ولعل أكثر الأمثلة إيجابية لتدابير الشفافية المنفذة حالياً هو سجل الأسلحة التقليدية، الذي تقدم الدول بموجبه معلومات سنوية عن نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمعلومات الأخرى المترابطة. والأثر الإيجابي لتدابير الشفافية هذا واضح.

إننا بالتأكيد نعرف أمثلة لصكوك ملزمة قانوناً يتم بموجبها الاتفاق على تدابير طوعية وتنفيذها، وهي ليست آليات تحقق تقليدية ولكنها رغم ذلك تزيد الثقة في وفاء الأطراف بالتزاماتها. والمثال الأكثر وضوحاً هو اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. فنظامها الحالي لتدابير بناء الثقة، القائم على توفير المعلومات سنوياً عن المرافق والبرامج البيولوجية الوطنية، يساعد على تعزيز الانفتاح بين الأطراف في الاتفاقية. ومع ذلك، من الواضح أن هذا النظام لا يضمن بنسبة 100 في المائة الثقة في أن تحظى الاتفاقية بالتأييد. وبطبيعة الحال، فإن تنفيذ تدابير بناء الثقة لا يستبعد من جدول الأعمال المسألة الحاسمة المتمثلة في وضع آلية موثوقة للتحقق من أهداف الاتفاقية.

وعلاوة على ذلك، تتطلب الشفافية عموماً تبادل معلومات أو توفير بيانات قد تكون حساسة وفي أحيان كثيرة سرية. وينشأ بعد ذلك سؤال مشروع هو كيفية حماية هذه المعلومات من التسرب. ويجب أن يؤخذ هذا الجانب المتعلق بعدم الانتشار في الاعتبار عند تنفيذ التدابير الرامية إلى زيادة الانفتاح.

ومن السهل العثور على أمثلة. وسأكتفي بذكر المبادرة التي نوقشت منذ وقت طويل في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، أو بمزيد من التحديد، بروتوكولها الثاني المعدل، وهي المبادرة الرامية إلى إنشاء قاعدة بيانات عن الأجهزة المتفجرة المرجحة. ويمكن أن تساعد المعلومات التي ستحتوي عليها قاعدة البيانات في التصدي لخطر هذه الأجسام الفتاكة. ومع ذلك، فإن تطبيق الفكرة تعوقه بعض الشواغل، بما في ذلك شواغلنا، المتعلقة بإمكانية وصول مستخدمين غير مأذون لهم إلى قاعدة البيانات، بما في ذلك المنظمات الإرهابية.

ولذلك، يجب الاعتراف بأن نطاق تنفيذ تدابير الشفافية محدود إلى حد ما. بل إن مجال تطبيق هذه التدابير أضيق عندما يتعلق الأمر بنزع السلاح النووي. وهذا أحد أسباب موقفنا الحذر من الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي.

وسأوضح الآن شيئاً واحداً: إننا لا نزال مقتنعين بأن استعادة مناخ التعاون البناء داخل مجتمع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من شأنه أن ييسر البحث عن حلول توفيقية مقبولة من جميع الأطراف في المؤتمر الاستعراضي لعام 2020 وأن يساعد في صون سلامة المعاهدة وتعزيز نظامها.

إن روسيا تبلغ باستمرار المجتمع الدولي بالخطوات التي تتخذها نحو تخفيض الأسلحة النووية والحد منها، بما في ذلك بموجب المعاهدة، وذلك في المؤتمر وفي المحافل الدولية الأخرى. وقدمت روسيا بانتظام منذ عام 2014، كغيرها من الدول الحائزة للأسلحة النووية، وفي إطار عملية استعراض المعاهدة، تقارير وطنية أعدت باستخدام النموذج الموحد المعتمد. ولا تزال أطر الإبلاغ الموحدة المتفق عليها ذات أهمية مطلقة اليوم ولا تحتاج إلى تعديل.

وفي هذا السياق، أود أيضاً أن أشير إلى عمليات التبادل المنتظم للآراء بشأن العقائد النووية بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وهي العمليات التي ينبغي بالتأكيد أن ينظر إليها بوصفها محاولة من جانب المشاركين في هذه الأحداث لتجنب التفسيرات الباطلة لدور الأسلحة النووية في وضع الخطط العسكرية لهذه الدول من خلال مناقشة مفتوحة للخبراء.

ومع ذلك، يجب الاعتراف بأن تدابير الشفافية وبناء الثقة، في الغالبية العظمى من الحالات، يمكن أن تؤدي دوراً داعماً فحسب، نظراً لأنها طوعية في طبيعتها ومحدودة نسبياً في فعاليتها.

والآن، فيما يتصل بمسألة حساسة كالأمن القومي، فإن الاعتماد حصراً على حسن نية دولة أخرى أو على نوع ما من اتفاقات كلمة الشرف هو على أقل ما يُقال أمر غير مسؤول. بل لا بد من ضمانات قانونية واضحة. لهذا السبب فإن القانون الدولي لتحديد الأسلحة وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل يستند في المقام الأول إلى المعاهدات. ويعني ذلك أن بوسعنا أن نتحدث عن مجموعة محددة بوضوح من الالتزامات وآليات التحقق منها، المتفق عليها من الأطراف بموجب الاتفاقات والاتفاقيات المناسبة.

إن نھجنا إزاء مسائل التحقق معروف جيداً. ولا يمكن النظر إلى إجراءات المراقبة والتحقق بمعزل عن اتفاقات محددة بشأن تخفيض الأسلحة والحد منها، ويجب موازنة هذه الإجراءات بما يتفق وموضوع ونطاق القيود أو المحظورات التي تتضمنها.

إننا لم نتوصل إلى هذا الاستنتاج من فراغ، بل استندنا إلى الخبرة الكبيرة جداً التي اكتسبتها روسيا من عملية تنفيذ آليات التحقق من معاهدات تحديد الأسلحة، بما في ذلك المعاهدات المتعلقة بنزع السلاح النووي.

ولا بد من الإشارة إلى أن التحقق من نزع السلاح النووي يتعلق بموضوع بالغ الحساسية، وأن من الممكن أن تنشأ مخاطر كبيرة للانتشار. ولهذا السبب لا ينبغي إشراك المراقبين المساعدين الذين ليسوا أطرافاً في الاتفاقات ذات الصلة في أنشطة التحقق، ولا سيما أن هؤلاء المفتشين يمكن أن يكونوا ممثلين لدول غير حائزة لأسلحة نووية أو لجهات فاعلة من غير الدول، الأمر الذي يتعارض بشكل مباشر مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن غير المقبول أن تلحق تدابير التحقق ضرراً بنظام عدم الانتشار النووي، بطرق منها نشر المعارف والتكنولوجيات ذات الصلة.

وفي تلك الحالة، من الواضح أنه ليس من المناسب الحديث عن الشفافية. وقد ذُكر في الاستنتاجات الواردة في التقرير النهائي الأخير لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي أن تدابير بناء الثقة من شأنها فقط أن تكمل تدابير التحقق المتفق عليها من الأطراف في الاتفاق ذي الصلة.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن إمكانية تطبيق تدابير الشفافية وفعاليتها ليستا في مأمن من الظرف السياسي أو من التقييم الذاتي الذي تجر به الدول للجهود التي تبذلها بلدان أخرى لمعالجة المسائل أو الشواغل المتعلقة بوفائها بالتزاماتها في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وسأكتفي بذكر حادثين على سبيل التوضيح. الأول هو ما أبدته حكومة سوريا من انفتاح واستعداد للتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، منذ انضمام دمشق إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بشأن جميع المسائل المتصلة بالملف الكيميائي السوري. ومع ذلك، ولسبب غريب، لم تفسر البلدان الغربية هذا الاستعداد لصالح سوريا بل ضدها. وعلاوة على ذلك، لم تُقدّم إلا حجة واحدة فقط، وهي أن النظام "الإجرامي" المفترض لبشار الأسد ليس جديراً بالثقة. وقد أدت عواقب هذا الموقف بالفعل إلى انقسام في ما كان في يوم ما أكثر منظمات نزع السلاح فعالية. وقد أكد الاتحاد الروسي في مناسبات عديدة أننا نعارض هذا النهج المدمر غير المبرر لمعالجة المشاكل في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

والمثال الثاني يعود إلى ماضٍ قريب جداً. فقد حاولت الولايات المتحدة، بواسطة حملة دعائية نشطة، إقناع المجتمع الدولي بأن روسيا مسؤولة عن تقويض معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. ووُضعت لهذا الغرض رواية تتعلق بالقديفة الروسية الجديدة 9M7299، وهي قذيفة، بالمناسبة، لم تكن قط ضمن نطاق المعاهدة بسبب خصائصها التكتيكية والتقنية. ومن أجل تهدئة المخاوف الأمريكية، اخترنا انتهاج شفافية غير مسبوق، وأجرينا عرضاً حياً للقديفة، إلى جانب عرض مفصل لمعداتها. ومع ذلك، تجاهلت الولايات المتحدة وأقرب حلفائها ببساطة شفافتنا هذه، اقتناعاً منهم بأنهم على صواب. ونتيجة لذلك، تنتهي في 2 آب/أغسطس 2019 إحدى المعاهدات التي تشكل حجر الزاوية للأمن الأوروبي بسبب نزوة من الولايات المتحدة الأمريكية.

ولهذا السبب، يؤثر تسييس الشفافية في إطار اتفاقات بعينها تأثيراً كبيراً على هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. البلد التالي على قائمتي هو جمهورية إيران الإسلامية.

السيد آدرسا (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً. لا نزال نحاول فهم النتيجة النهائية والفائدة العامة من حلقات النقاش في وقت تنتظر فيه الدول الأعضاء بلهفة برنامج عمل عملياً لعام 2019. ولا يبدو أن هذه الممارسة ستفضي إلى أي تحرك من حيث كسر حالة الجمود الطويل المفروض على مؤتمر نزع السلاح، بل أسهمت على العكس من ذلك في مناقشة غير ضرورية ومضللة في بعض الأحيان. ففي الجلسة العامة غير الرسمية في الأسبوع الماضي، مثلاً، أشار أحد المتحاورين من الولايات المتحدة إلى إيران في سياق الردع النووي، وكأن لإيران أسلحة نووية. ومن العبث أن الأمور اختلطت على وفود كثيرة بشأن مفهوم الردع النووي.

وبصفة عامة، ينبغي ألا تحل مسائل مثل الردع النووي والشفافية محل الولاية الفريدة لهذا المنتدى الذي كُرس للتفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً. وبناء على ذلك، يرفض وفدي جوهر موضوع حلقة النقاش وطريقة تسييرها. وينبغي إجراء هذه المداولات في وقت ومكان خاصين، وذلك بالنظر إلى أننا نشعر، كما أشرت إليه في الجلسة العامة في الأسبوع الماضي، بالقلق من أن إدراج مفاهيم وتصورات مريكة لا تخص عمل المؤتمر إنما يُفضي إلى نتائج عكسية مضللة لا تحلو من عواقب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسفير ألمانيا.

السيد بيرفرت (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أود الإعراب عن شكري لك على تنظيمك اليوم هذه الجلسة بشأن الشفافية والتحقق؛ وعلى غرار ما فعلت متكلمات ومتكلمون آخرون من قبل، أود الإعراب عن شكري للمتحاورات والمتحاورين على عروضهم الممتازة.

لقد مضى أقل من 12 شهراً بقليل على مؤتمر استعراض الاتفاقية لعام 2020، وهذا ما يجعل إحراز تقدم بشأن المسائل النووية فيما تبقى من الوقت أمراً ذا أهمية قصوى عند الحديث عن المسائل النووية. وتكمن إحدى الخطوات في هذا الاتجاه في إحراز بعض التقدم في ميدان الشفافية وبناء الثقة بين الدول. وقد يرى البعض بالتأكيد أن البيئة الأمنية الدولية لا تحفز في الواقع على إحراز تقدم في أي موضوع في الوقت الراهن. وأنا أوافق هذا الرأي. فالحالة الأمنية الدولية بشكل خاص لا تبعث على الارتياح في بعض نواحيها. ومع ذلك، أعتقد في ظل هذه الظروف أن لهذا الأمر أهمية أكبر من أي وقت مضى، وأن لنا جميعاً مصلحة في إحراز تقدم في مجال مثل الشفافية لأن الشفافية، كما أشار إلى ذلك العديد من المتكلمات والمتكلمين، مفتاح بناء الثقة وخفض المخاطر، ولأنها تقلص المخاطر المرتبطة بالحسابات الخاطئة. وفي الوقت نفسه، ليست الشفافية بديلاً عن نزع السلاح. وليس لي التذكير بأن نزع السلاح هو القضية الأساسية التي كُلفنا بها هنا في مؤتمر نزع السلاح.

ومن الناحية العملية الصرف سيدي الرئيس، نعتقد أن إحراز مزيد من التقدم ممكن ومنشود، وذلك على نحو ما أوجزه العديد من المتكلمين، سواء المشاركين في حلقة النقاش أو في المؤتمر. ولا أريد تكرار ما قالته زميلتي العزيزة فانيسا وود عما تفضلت به بمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، لكنني أود القول إن الدول الحائزة للأسلحة النووية تظهر مستويات مختلفة من الشفافية بشأن مسألة العقائد. فمن ناحية، نقدر تقديراً كبيراً الشفافية المتزايدة التي حققها نهج الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن في ظل الرئاسة الصينية؛ ونحن على يقين من أن هذا الأمر سيستمر في ظل الرئاسة المقبلة للمملكة المتحدة. ولكن من المستحب جداً أيضاً أن تزيد الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها من تبادل وجهات نظرها. وتتطلع إلى بعض الأفكار المطروحة بشأن وضع هذه الشفافية المعززة فيما يتعلق بالعقائد موضع التطبيق.

والتحقق، سيدي الرئيس، هو أيضاً أحد الميادين التي أحرزنا بعض التقدم فيها. وألمانيا تركز على محورين. وقد سبق أن أشار السفير الفرنسي إلى أحدهما. ففي سياق الشراكة الوطنية للتحقق من نزع السلاح، ركزنا على المسائل الفنية، ونحن في طور تنظيم عملية تحقق مع شركائنا وأصدقائنا الفرنسيين في أيلول/سبتمبر؛ وسنوجه دعوات في الصدد. ويسرنا ثانياً أن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي سلط الضوء، ضمن تركيزه على مجموعة من الجوانب، على دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، واتفق في اجتماعه الثالث والأخير على الأقل على وثيقة ختامية.

ومن وجهة نظرنا، كان بالإمكان وضع وثيقة أدق وأكثر تفصيلاً، لكننا نتفهم أن ثمة حدوداً لما يستطيع الفريق فعله، لا سيما وأنه من غير الممكن تجاهل أن للتحقق عن التحقق في سياق محدد من معاهدة نزع السلاح إيجابياته. لقد أسهمت ألمانيا بنشاط في هذا الفريق، وقدمت على سبيل المثال ورقة عمل بشأن العناصر الهيكلية للتحقق من نزع السلاح النووي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير ألمانيا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير اليابان. السيد تاكاميزاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أشركك على إتاحة الفرصة لنا في مؤتمر نزع السلاح للحديث بطريقة تفاعلية للغاية عن مسائل مهمة جداً تتعلق بالشفافية والتحقق. خلافاتنا كثيرة، لكن هذا هو ما يجعلنا بحاجة إلى تنظيم جلسة للتحاور.

أولاً، فيما يتعلق بأهمية الشفافية المتبادلة، أعتقد أن الشفافية، وإن كانت مسألة ثانوية، تظل مع ذلك أساس العديد من المسائل في الواقع، بما في ذلك العمل على نزع السلاح النووي بروح جماعية وتعاونية. والسبب في ذلك هو أن الأسلحة النووية تستند إلى مفهوم الردع. وهذا ما يجعلنا نناقش الردع من زوايا مختلفة. وبغية تحقيق نزع السلاح النووي، يتعين علينا في الوقت نفسه فهم المستوى الذي وصل إليه تفكير الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول المسلحة نووياً، لأن العواقب الإنسانية جسيمة إلى درجة لا ينبغي معها استخدام الأسلحة النووية. وهذا هو السبب الذي يجعل التخلص التام من الأسلحة النووية هدفاً مشتركاً. ومن شأن الشفافية أن تمنحنا فرصة الحديث عن الكياسة والاحترام فيما بيننا، وأن نجري مناقشات قائمة على الحقائق. وعلى الرغم من أن كل طرف ينظر إلى الحقائق من زاوية مختلفة، فإننا نصدق بالتأكيد الحقائق التي قد تقدمها إلينا كل دولة حائزة للأسلحة النووية. وبناء على ذلك، أود التركيز على أهمية الشفافية.

ثانياً، أود الحديث عن مسألة المواقف. أعتقد أن هناك بالتأكيد حساسية، وعلينا تفهم حساسية المعلومات المتعلقة بالشفافية والتحقق على السواء. لكن ما يهم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية حقاً هو معرفة سبب عدم كشفكم عن هذه المعلومات الحساسة. وهذا "السبب" في غاية الأهمية، ويتصل بموقف الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ومدى جديتها في الانخراط في هذا الميدان. وندرك أحياناً أن هذه هي مشكلة الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ وهذا أمر يسير على الفهم. فهو نوع من رد الفعل الذي كان يتنبأني من المسائل المرتبطة بالتحقق والردع النووي والمواقف النووية. وبناء على ذلك، فما يحظى باحترامنا حقاً هو مواقف الدول الحائزة للأسلحة النووية. وثمة عنصر آخر من عناصر هذا الموقف هو الطبيعة التفاعلية للمناقشات. فنحن لا نعرف جيداً ما أتم عليه، لكن عندما توضحون ذلك، تبرز لنا أسئلة مشروعة جداً نود طرحها؛ ولهذا السبب، يُرجى الرد عليها بطريقة صادقة ومقنعة جداً، وليس بالضرورة بطريقة مفصلة.

أهمية الشفافية هي العنصر الثالث الذي أود التطرق إليه في سياق الحد من المخاطر. فهذا المعنى، يتضمن بيان مجموعة السبع بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح الكثير من النقاط التي نوقشت في المؤتمر وفي منتديات أخرى فيما يتعلق بالحد من المخاطر الاستراتيجية. ومحدوني الأمل حقاً في أن تتفق الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية التي لا تنتمي إلى مجموعة السبع أو مجموعة البلدان الثمانية السابقة وبلدان أخرى على هذا المفهوم، ليس على جوهره بالضرورة، وإنما على الأقل على نقطة انطلاق يمكن أن تكون أساساً جيداً للشفافية والحد من المخاطر على السواء.

وأود الرد على وجهة نظر سفير المملكة المتحدة بشأن ما تسعى إليه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من هذه العملية. تتضمن الورقة البحثية الفرنسية من 80 صفحة الكثير من المعلومات، ونشرت الصين بدورها الكثير من المعلومات. ويحوي موقع روسيا على شبكة الإنترنت الكثير من المعلومات، كما هو الحال بالنسبة لموقع الولايات المتحدة. ونستطيع الاطلاع على أنواع كثيرة من المعلومات المختلفة في شبكة الإنترنت أو في الاجتماعات، لكن ما هو أكثر أهمية بكثير هو التأكد من نواياكم. وينبغي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الرد على وقاتكم البحثية أو تقاريركم. وأرجو أن تتفهموا موقفنا القائل إن مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ينبغي أن تُظهر على سبيل المثال موقفاً موحداً لتقييم تقريركم أو دعمه بطريقة يمكن تطويرها جدياً في سياق عدم الانتشار أو في المؤتمر.

وينبغي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تكون جادة في ردها على تقارير الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبهذا المعنى، تكون السيدة وود قد أوضحت نقطة هامة. فوضع قائمة مرجعية مسألة هامة حقاً، لكن علينا أن نقول لماذا تكون قائمة مرجعية. فبعض القوائم المرجعية لم تُناقش في الورقة حقاً، لكن يمكن تفهم ذلك. لقد أوضحت الدول الحائزة للأسلحة النووية أحياناً هذه النقاط في الواقع - لكننا لا ندرك هذا الأمر حقاً. ومع ذلك، لا تتضمن هذه القوائم أحياناً العديد من النقاط الهامة التي قد تود الدول الحائزة للأسلحة النووية الحديث عنها. وهذه هي الطبيعة التفاعلية لهذه المسألة.

وأخيراً، المشاركة والإعداد أمران هامين، وأود أن تنظر الدول الحائزة للأسلحة النووية في إمكانية إعداد ورقة بحثية قبل الحدث الجاني على هامش مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2020، حتى تتمكن من الرد عليك مسبقاً. وسنكون ممتنين لو أمكن تفصيل هذه العناصر مسبقاً، أو لو بلغنا بما ينبغي قراءته قبل الحدث الجاني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير اليابان على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير البرازيل.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس على تنظيم هذه المناقشات. وأشكر أيضاً المتحاورين والمتحاورين على عروضهم الممتازة اليوم.

أود الإشارة إلى أنه بفضل تجربة الوكالة البرازيلية الأرجنتينية للمحاسبة والمراقبة، التي تعمل على أساس أقصى قدر من الشفافية والتحقق المتبادل بين البلدان المتجاورة فيما يتعلق بالمواد النووية، كانت البرازيل في وضع موات للمشاركة والإسهام في مبادرات مثل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، وهي شراكة نقدرها على الرغم من كونها منتدى محصوراً ببلدان معينة لهذه المحادثات الأساسية. وبطبيعة الحال، ستكون لهذه الشراكة نتائج وتمثيل وشرعية أفضل لو أنها أخذت شكلاً متعدد الأطراف حقاً، ويحسن أن يكون ذلك ضمن منظومة الأمم المتحدة.

لقد شاركت البرازيل بحماس مع فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، المعقود عملاً بقرار الجمعية العامة 67/71، ويسرني أن السيدة هايبرباك أثارت موضوع هذا الفريق في سياق مناقشاتنا اليوم بشأن الشفافية. وقدمت البرازيل في إطار هذا الفريق ورقة عمل اقترحت فيها إنشاء فريق من الخبراء العلميين والفنيين يُعنى بالتحقق من نزع السلاح النووي بتكليف من مؤتمر نزع السلاح، ويعمل بموجب نظامه الداخلي. وعلى الرغم من أن الرد على الفكرة في سياق فريق الخبراء الحكوميين كان إيجابياً للغاية، حال عدم توافق الآراء بسبب اعتراض صوت واحد دون تأييد الفريق بوضوح توصية مواصلة مسار العمل هذا. ومع ذلك، يسرني أن السيدة هايبرباك أشارت إلى أن الترويج قد تواصل العمل بشأن هذه المسألة في سياق اللجنة الأولى في الجمعية العامة؛ وقد يكون ذلك فرصة لمواصلة النظر في هذه الفكرة وفي مقترح البرازيل.

ويستند الفريق المقترح إلى فكرة أن لجميع الدول، الحائزة منها للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على السواء، مصلحة في إجراء مناقشات ومفاوضات لنزع السلاح النووي والتحقق من امتثال ذلك، والحق في المشاركة فيها بالكامل. وعلى غرار فريق الخبراء العلميين الذي أنشئ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية منذ سنوات طويلة، والذي اجتمع لمدة 20 عاماً تقريباً في سياق المؤتمر قبل بدء المفاوضات بشأن المعاهدة، يتسم مثيله فريق الخبراء العلميين والفنيين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي الذي اقترحه البرازيل، بطابع فني بحت لفترة مواتية، وتحدد عضويته بطريقة منصفة. ويمكن لهذا الفريق العمل على التكنولوجيات والمنهجيات اللازمة للتحقيق في تقنيات التفتيش وتطويرها. ويمكنه أيضاً إجراء البحوث ذات الصلة، واستكشاف طرق مختلفة للتحقق، دون المساس بموقف أي دولة أو مضمون أي معاهدة شاملة حالياً أو في المستقبل بشأن نزع السلاح النووي، والتمسك في آن بمبادئ

عدم التمييز وعدم الانتشار والتوازن بين مصداقية المعلومات وحساسيتها. وللتخفيف من الشواغل التي أعرب عنها في المناقشات التي أجراها فريق الخبراء الحكوميين فيما يتعلق بإمكانية حصول الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على معلومات سرية، اقترحت البرازيل التحقق استناداً إلى مفهوم المعلومات المقاومة للانتشار.

ويبدو أن الكثير من الدول ترى أن فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة 259/71 قد استفند الأعمال التحضيرية الفنية المتعلقة بالتحقق من الامتثال ذات الصلة بوضع معاهدة للمواد الانشطارية. ولا يُتوقع الشيء الكثير، غير بدء المفاوضات بشأن هذه المعاهدة متى ما وافقت الدول الأطراف على ذلك. ولهذا السبب، سيكون فريق من النوع الذي اقترحت البرازيل إنشائه أجدى الوسائل وأفيدها للحفاظ على الزخم الذي ولدته المناقشات الفنية بشأن وضع معاهدة للمواد الانشطارية.

وعلاوة على ذلك، من شأن فريق من الخبراء العلميين والفنيين يُعنى بالتحقق من نزع السلاح النووي أن يضمن ألا تقتصر المفاوضات المقبلة على البعد المتعلق بعدم انتشار المواد الانشطارية، بل أن تشمل أيضاً منهجيات وآليات تحقق وإجراءات تفتيش سليمة فنياً لنزع السلاح النووي على نطاق أوسع، وفقاً للالتزامات الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

شكراً جزيلاً على الفرصة التي أتاحت لي لتسليط الضوء على بعض عناصر مقترح البرازيل فيما يتعلق بالتحقق من نزع السلاح النووي، المرتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع الشفافية الذي أثرته اليوم في هذه الهيئة سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير البرازيل على بيانه. هل يرغب أي شخص آخر في الحديث عن هذا الموضوع الآن؟ لما كان الأمر غير ذلك، أنتقل إلى ممثل كازاخستان، وهو المتكلم التالي والوحيد المدرج في قائمتي تحت بند مسائل أخرى.

السيد بايسوانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. أود وأنا أتناول الكلمة لأول مرة في ظل رئاستك تهنيتك بتوليكَ الرئاسة، وأتمنى لك كل النجاح في مساعيك.

سيدي الرئيس، تتشاطر كازاخستان الشواغل الخطيرة التي يُعرب عنها بانتظام هنا في قاعة المجلس وفي أماكن أخرى بشأن تقاعس مؤتمر نزع السلاح، وعدم قدرته على بدء مفاوضات بشأن أي بند من بنود جدول أعماله على مدى العقدين الماضيين. نؤكد هنا من جديد التزامنا باستئناف مفاوضات المؤتمر دون مزيد من التأخير، ونحن واثقون من أن إحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف، ومجال تعزيز النظم الدولية لتحديد الأسلحة وعدم انتشار الأسلحة غير ممكن إلا داخل إطار آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف القائمة، لا سيما مؤتمر نزع السلاح.

ودون إغفال أولويات الأمن القومي للدول الأعضاء، ندعو الدول المشاركة في أعمال مؤتمر نزع السلاح إلى التحلي بإرادة سياسية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل متوازن وشامل، واستئناف عملنا الموضوعي بشأن القضايا الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر.

سيدي الرئيس، نجدد التزامنا بمؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. لقد أسهم المؤتمر، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، إسهاماً عملياً ملموساً في صون السلم والأمن الدوليين. وأي محاولة لتسييس عمل رئاسة المؤتمر غير مقبولة. وينبغي للدول الأعضاء في المؤتمر بذل قصارى جهودها للإحجام عن الأعمال التي من شأنها زيادة حدة التوترات القائمة أصلاً، وترسيخ حالة الجمود في المؤتمر ترسيخاً أعمق. ونحث جميع الدول الأعضاء في المؤتمر على مضاعفة جهودها لتجاوز جموده، واستئناف عمله الموضوعي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كازاخستان على بيانه. وقبل اختتام جلستنا، أود إعطاء الكلمة لمحاورتنا ومحاورينا لمعرفة ما إذا كانت لديهم أي تعليقات أخيرة يودون الإدلاء بها. يبدو أن الأمر غير ذلك. بلى، يظهر لي أن نائبة الممثل الدائم لبيرو تطلب الكلمة.

السيدة مسانا غاريسيا (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): شكراً سيدي الرئيس. أود إلقاء بيان نيابة عن مجموعة من البلدان. ويشرفني أن أتكلم نيابة عن الدول التالية: الأرجنتين، باراغواي، البرازيل، بيرو، شيلي، غواتيمالا، كندا، كولومبيا، هندوراس (أعضاء مجموعة ليما). تود حكوماتنا توضيح ما يلي: (1) لا نعتزف بنظام نيكولاس مادورو القائم في جمهورية فنزويلا البوليفارية لأنه أتى نتيجة انتخابات لم تمثل الضمانات والمعايير الدولية لعملية حرة ونزيهة وشفافة وديمقراطية؛ (2) تعترف حكومات مجموعة ليما بالسيد خوان غوايدو وتؤيده رئيساً لفنزويلا بموجب دستورها؛ (3) نؤكد من جديد احترامنا للنظام الداخلي للمؤتمر، لا سيما الفقرة 9 منه، التي تنص على تناوب رئاسة المؤتمر على أساس قائمة العضوية بالأبجدية الإنكليزية؛ (4) على الرغم مما تقدم، لا نعتزف بتولي جمهورية فنزويلا البوليفارية التي يتولى رئاستها ممثلو النظام غير الشرعي لنيكولاس مادورو رئاسة المؤتمر؛ وفي هذه الحالة بالذات، لن نشارك في أعمال المؤتمر في الفترة من 27 أيار/مايو إلى 23 حزيران/يونيه 2019.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوبة بيرو على بيانها نيابة عن مجموعة ليما. وأقول متحدثاً بصفتي الوطنية إن الولايات المتحدة تشاطر الآراء التي أعربت عنها ممثلة بيرو نيابة عن مجموعة ليما. فهل يرغب أي شخص آخر في تناول الكلمة؟ لك الكلمة.

السيد فاليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أتكلم بصفتي الممثل الشرعي لحكومة منتخبة بتصويت شعبي مباشر عام وسري. لقد صوّت أكثر من ستة ملايين من النساء والرجال الفنزويليين لصالح الرئيس نيكولاس مادورو موروس. ويعرب وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية عن أسفه الشديد لسلوك وفد الولايات المتحدة الأمريكية الذي يستغل منصبه رئيساً للمؤتمر. وما يسمى مجموعة ليما ليست محاوراً سياسياً جاداً أو موثقاً، بل هي مجموعة أقلية من البلدان التي اجتمعت لغرض وحيد هو إيذاء بلد شقيق في منطقتها والاعتداء عليه. واستخدام المؤتمر لإثارة مسائل ذات طابع وطني ليس جزءاً من جدول أعماله إنما يسعى إلى الإبقاء على حالة الجمود الذي تجده هذه الهيئة نفسها فيه. وبدلاً من تيسير تقدم المؤتمر في مفاوضاته بشأن برنامج عمله، حاول وفد الولايات المتحدة وأذياله استخدام المؤتمر للتدخل في شؤوننا الداخلية.

لا تحفى على المجتمع الدولي حكومة دونالد ترامب الإرهابية والعنصرية، القائمة على التفوق العرقي وكراهية الأجانب، وتهديدها بشن غزو عسكري لوطن سيمون بوليفار. ولحسن الحظ، رفضت الغالبية العظمى من البلدان المحبة للسلام التي تشكل الأمم المتحدة هذا التهديد. ولا يرمي السلوك غير القانوني وغير الدبلوماسي لوفد الولايات المتحدة ولبعض الوفود الأخرى إلى تشويه سمعة بلدنا فحسب، بل أيضاً إلى تشويه سمعة غالبية الوفود الحاضرة هنا، التي تسعى بصدق وحسن نية إلى تجاوز المأزق الذي وصل إليه المؤتمر.

الصدقات والأصدقاء الأعزاء، الدبلوماسيات والدبلوماسيون المحبون للسلام، لقد فشلت رئاسة وفد الولايات المتحدة، ولم تف بواجبها وفقاً لإجراءات المؤتمر. ولم تنجح كذلك في طرد فنزويلا من هذا المنتدى، ولم تمنع جمهورية فنزويلا البوليفارية من تولي رئاسة المؤتمر. وتحظى حكومة نيكولاس مادورو موروس الديمقراطية باعتراف الغالبية العظمى من بلدان العالم، والأمين العام أنطونيو غوتيريش.

تتولى جمهورية فنزويلا البوليفارية رئاسة المؤتمر في الفترة من 27 أيار/مايو إلى 23 حزيران/يونيه 2019، وستُبرهن بالفعل أن نهجها بناءً وشامل للجميع ومحترم.

تولت السيدة بلاث (الولايات المتحدة الأمريكية) رئاسة الجلسة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسفير كوبا.

السيد بيدروسو كويستا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): شكراً سيدي الرئيسة. بالنظر إلى أن مسألة لا صلة لها على الإطلاق بجدول أعمال المؤتمر قد أثبتت مرة أخرى في هذا المنتدى، فإننا مضطرون إلى تبيان موقف كوبا منها. قبل ساعات قليلة فقط، اعتمدت في هافانا بيان الاجتماع الثامن عشر للتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا - المعاهدة التجارية للشعوب، الذي يضم 11 بلداً في منطقتنا. وقد أعرب الوزراء ورؤساء الوفود الحاضرون هناك عن قلقهم إزاء ارتفاع مستوى العدوان الموجه إلى قارتنا، والإجراءات التي تقوض السلام والأمن الإقليميين، لا سيما التهديد باستخدام القوة ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية، وتشكل خطراً على السلام الإقليمي، وذلك على عكس المبادئ الواردة في إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي وقعه رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية والكاريبي، بمن فيهم أولئك الذين سبق أن خاطبوا مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقودة في هافانا يومي 28 و29 كانون الثاني/يناير 2014.

وفي هذا الصدد، اسمحي لي بأن أشير إلى أننا نرفض رفضاً قاطعاً جميع المحاولات الرامية إلى تشويه أعمال المؤتمر وعرقلة تنفيذ أهدافه بذرائع زائفة، في انتهاك لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونرفض جميع الحيل الرامية إلى تبرير انتهاك مبادئ التسوية السلمية للمنازعات، وحظر استخدام القوة والتهديد باستخدامها، ونحترم مبادئ تقرير المصير والسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

لا يؤكد وفدنا مجدداً دعم كل من الرئيس الدستوري لفنزويلا، نيكولاس مادورو مورو، والثورة البوليفارية والتشافيستية، والاتحاد المدني - العسكري لشعبها فحسب، بل يؤكد أيضاً لوفد فنزويلا وسفيرها الموقرين كل تعاوننا ودعمنا لإنجاح رئاستها للمؤتمر، بوصفها بلداً يجب السلام ونزع السلاح ورفض العدوان والحرب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكراً. أود إعطاء الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لن أطيل الكلام. أولاً، نرفض رفضاً قاطعاً أي محاولة لاستخدام مؤتمر نزع السلاح لتصفية الحسابات السياسية بين الدول لأن ذلك يهدد بتعميق الانقسام بين الوفود، ومن شأنه أن يعطل تماماً عمل المؤتمر، ويفضي إلى اختيار الدورة الحالية.

ثانياً، شرعية الوفد الرسمي الحالي لفنزويلا وممثليه في المؤتمر ليست موضع شك ولا يمكن الطعن فيها. ولا يوجد أيضاً أي شك في شرعية الرئاسة الفنزويلية وفقاً للمادة 9 من النظام الداخلي للمؤتمر.

ثالثاً، قرار دولة أجنبية الاعتراف بشخص ما زعيماً لبلد آخر لا يضيء الشرعية على ذلك الشخص وممثليه. هذا هو موقف الاتحاد الروسي. ونود أن يؤخذ هذا الموقف في الاعتبار.

رابعاً، أود الإعراب عن تأييدي لبيان ممثل كازاخستان، الذي دعا الوفود إلى الامتناع عن الأعمال التي من شأنها التأثير سلباً على عمل المؤتمر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكراً. أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جو يونغ - تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيسة. يشعر وفدي بقلق عميق إزاء الاتجاه المتزايد لدى بعض البلدان إلى إساءة استخدام هذا المنتدى لأغراض سياسية. ففي عدة مناسبات، شهدنا محاولات ميسّسة للغاية لتحويل مؤتمر نزع السلاح إلى منبر لإطلاق الاتهامات السياسية ضد أعضاء بعينهم في المؤتمر، والتدخل في الشؤون الداخلية لفردى البلدان. وقد شهدنا اليوم محاولة سياسية أخرى لحرمان دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة من تمثيلها المشروع في الأمم المتحدة.

وهذه الممارسات، التي تتجاهل النظام الداخلي للمؤتمر، ستزيد من حدة الانتقاسات والمواجهة بين أعضاء المؤتمر، وتقوض من ثم مداواتنا الرامية إلى إيجاد طريقة لتجاوز جمود طال أمده. ولهذا السبب، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الامتناع عن أي عمل قد يعرقل جهودنا لاستئناف العمل الموضوعي للمؤتمر أو يقوض عمله.

وفيما يتعلق بمسألة فنزويلا، يُدين وفدي جميع محاولات بعض البلدان لإزاحة رئيس فنزويلا المنتخب شرعياً والتدخل في شؤونها الداخلية، لأن في ذلك تحدياً للعدالة الدولية وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي. ويعارض وفدي أيضاً بشدة أي محاولة لحرمان ممثلي فنزويلا من حقوقهم المشروعة في تمثيل بلدهم في الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكراً. أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): شكراً. يتطلع وفدي لرئاسة فنزويلا لمؤتمر نزع السلاح ويعرب عن استعداده للتعاون الكامل معها في الاضطلاع بمهامها لتحقيق التقدم في عمل المؤتمر.

ويدعو وفدي إلى الابتعاد عن تسييس مؤتمر نزع السلاح، الأمر الذي يضيف المزيد من المشاكل له ويضفي أجواء من التوتر تعدد ذات مردود عكسي على عمله. كما يرفض وفدي التدخل في الشؤون الداخلية لفنزويلا ويعتبر ذلك انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة، ويعتبر أن إقحام مواضيع من خارج اختصاص وولاية المؤتمر لن يساهم في إحراز التقدم في عمله بل سيزيد فترة الجمود التي تنيف عن عقدين حتى الآن، وسيزيد التوتر في أجواء المؤتمر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكراً. أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد آذرسا (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً. يعتقد وفدي أن المسائل التي تنطوي على طابع سياسي ينبغي ألا تظهر في مناقشاتنا هنا في مؤتمر نزع السلاح. وفي حال نوقشت هذه المسائل في المؤتمر، فلن يحضرها وفد إيران. لسنا هنا للحكم على بلدان أخرى. ينبغي أن يظل المؤتمر هيئة خاصة معنية بنزع السلاح النووي، وليس هيئة سياسية متحيزة تعمل على الكيل بمكيالين. وأدعو بشدة الدول الأعضاء الأخرى إلى التقيد بالنظام الداخلي بالكامل، واحترام رئاسة فنزويلا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسفير الصين.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): شكراً سيدي الرئيسة. يتفق الوفد الصيني مع وفدي الاتحاد الروسي وكوبا وغيرهما من الوفود. لقد حددت في هذا المؤتمر الموقف الصيني في مناسبات عديدة من هذا العام. فالصين تؤمن بأن عمل المؤتمر ينبغي ألا يخضع لتسييس لا صلة له بمجدول أعماله. ويجب احترام كامل الحقوق المتساوية لجميع أعضاء المؤتمر. ويأمل الوفد الصيني في أن يتمكن المؤتمر من الاضطلاع بعمله بشكل طبيعي في الأسابيع الأربعة القادمة وما بعدها؛ وسيشارك الوفد في أعمال المؤتمر في الأسابيع المقبلة بطريقة إيجابية وبناءة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي. أعطي الكلمة الآن لسفير الهند.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيسة. أخذت الهند الكلمة لتأكيد التزامها الطويل الأمد بأهداف وغايات مؤتمر نزع السلاح وجهوده الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف. يتوقع المجتمع الدولي الكثير من المؤتمر بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن صكوك نزع السلاح وإبرامها.

وفي هذا السياق، رحبت الهند بمختلف الجهود وأيدتها، بما في ذلك إنشاء كل من الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً والهيئتين الفرعيتين في العام الماضي. ولا تزال الهند ملتزمة باعتماد برنامج للعمل من أجل التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً فيما يتعلق بالبنود الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، وما فتئت تعمل بنشاط مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل تحقيق هذا الهدف. وللأسف، لم يتمكن المؤتمر من الاتفاق على برنامج عمل هذا العام، على الرغم من جهودنا المتواصلة، بما في ذلك جهود الرئاسات المتعاقبة.

تدعو الحاجة إلى بعث المؤتمر وجعله يركز من جديد على عمله الموضوعي. وفي الوقت نفسه، يجب أن تتبع بدقة النظام الداخلي، بما في ذلك مبدأ توافق الآراء. ومن المهم تبادلي أي محاولات لتسييس المؤتمر والمؤسسات المرتبطة به، بما في ذلك الرئاسة. وليس من مصلحتنا إقحام اعتبارات خارجية لا صلة لها بعملنا الموضوعي، إذ من شأن ذلك أن يعرض للخطر عمل هذه الهيئة الموقرة، ومبادئ تعددية الأطراف التي نعتز بها جميعاً. وفي هذا السياق، نود أيضاً الإشارة إلى البيان الذي أدلت به مجموعة من الدول الأعضاء في الاتجاه نفسه في وقت سابق من هذا العام.

ويجدوننا أمل صادق في أن يتمكن المؤتمر من النهوض بعمله الموضوعي للوفاء بولايته الأساسية، وذلك ببدء مفاوضاته في وقت مبكر. وتكمن إحدى المسائل الأساسية الأكثر نضجاً، كما أكد العديد من الوفود ذلك أيضاً، في التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، التي عانت أيضاً من اعتبارات خارجية لا صلة لها بالمسألة الأساسية. والهند تؤيد تأييداً تاماً التفاوض بشأن هذه المعاهدة في المؤتمر على أساس الوثيقة CD/1299، والولاية الواردة فيها، وتكرر دعوتها إلى بدء هذه المفاوضات في وقت مبكر.

ويؤكد وفدي من جديد دعمه لجهودك الرامية إلى قيادة أعمال المؤتمر إلى نتائج إيجابية، سيدتي الرئيسة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي. أُعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد سبتمبر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيسة. تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كازاخستان في وقت سابق. ونود تأكيد أن مؤتمر نزع السلاح، كونه جزءاً لا يتجزأ من آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، قدّم في الماضي إسهاماً عملياً كبيراً في صون السلم والأمن الدوليين، وأنه لا يزال ملتقى هاماً لتبادل الآراء بشأن طائفة واسعة من مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وندعو الدول الأعضاء إلى احترام ولاية المؤتمر ورئاسته. وأي محاولات لتسييس مؤسسة رئاسة المؤتمر غير مقبولة، وينبغي مقاومتها.

وينبغي للدول الأعضاء في المؤتمر بذل قصارى جهودها للإحجام عن الأعمال التي من شأنها زيادة حدة التوترات القائمة، وترسيخ مزيد من الجمود في المؤتمر. فأحد المبادئ المؤسسة للديمقراطية الدستورية في جنوب أفريقيا يكمن في احترام سيادة القانون، ونحن نعتز بذلك بما اعتزاز. ولهذا السبب، يساورنا قلق عميق إزاء ما نراه محاولة واضحة في فنزويلا للتحايل على الآلية القانونية الدستورية التي تنظم الانتخابات في هذا البلد. ونعتقد أن من الضروري حل أي تظلم أو نزاع بطريقة سلمية استناداً إلى الآليات والعمليات الصحيحة المنصوص عليها في دستور فنزويلا وقوانينها الانتخابية، دون أي تأثير خارجي. وهذا الأمر أحد المعايير لذلك، بل هو في الواقع أفضل ممارسة في جميع الديمقراطيات التي تحترم سيادة القانون.

وأود التشديد على أن جنوب أفريقيا تعارض بشدة أي محاولات لتغيير الحكومة في فنزويلا دون مبرر أو سند دستوري. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن توفير سبل تهيئ بيئات تفضي إلى الحوار والتعاون، وتخفف من التحديات والمصاعب التي يواجهها الشعب الفنزويلي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكراً على بيانك. أُعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد دوونغ تشي دونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً. أود بادئ ذي بدء شكر زميلاتنا وزملائنا السابقين والإعراب عن تأييدنا للآراء التي أعربوا عنها للتو. ونؤيد ما دعا إليه ممثل كازاخستان. ونرى أنه ينبغي التركيز على عملنا في مؤتمر نزع السلاح، وعقد مناقشات، ووضع برنامج عمله وفقاً لولايتنا؛ فهذه الأمور بالغة الأهمية.

لقد تعهدت فييت نام أيضاً بالعمل في إطار ولاية المؤتمر، وتود بهذا المعنى المشاركة في الجهود الأخرى. لكننا نشعر بخيبة أمل لطرح مسائل ميسية مرة أخرى، ما أفضى إلى تدهور جو التعاون.

ويود وفد بلدي دعوة الدول الأعضاء إلى الإحجام عن الممارسات غير السليمة التي من شأنها تهديد شرعية المؤتمر، ويعتقد أن إثارة مسائل لا صلة لها بمجدول أعمال المؤتمر تعيق عمل المؤتمر. ولا يرحب وفد بلدي بالإجراءات غير الملائمة التي من شأنها إفساد المؤتمر ودفعه إلى الاضطراب. ونحث بقوة الدول الأعضاء على التمسك بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي، والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بشأن السيادة الوطنية وعدم التدخل، والحفاظ في الوقت نفسه على مبدأ توافق الآراء والمبادئ الأساسية التي تمتع بشرعيتها ونجاحهما المؤتمر على مدى العقود الماضية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكرك على بيانك سيدي. أُعطي الكلمة الآن لسفير نيكاراغوا.

السيد موراليس دافيللا (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): شكراً سيدي الرئيسة. يلتزم وفد بلدي بأهداف المؤتمر. ونؤيد في هذا الإطار الرئاسة المقبلة لفنزويلا، ونأسف لمحاولة تسييس هذه الهيئة، التي لها أهمية قصوى في ميدان نزع السلاح الدولي من أجل السلام، ونكرر في هذا الصدد تأييدنا البناء لرئاسة فنزويلا، وفقاً للقانون الدولي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكرك على بيانك سيدي. أُعطي الكلمة الآن لممثل الكاميرون.

السيد أوومو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): شكراً سيدي الرئيسة. في سياق عالمي يتسم بارتفاع التوترات المتعددة الأوجه، ويجعل من الضروري والعاجل إنعاش عمل المؤتمر، لا تعتقد الكاميرون أن من الضروري الاستماع إلى أي آراء أخرى بشأن هذه المسألة في المؤتمر. ولا تزال الكاميرون ملتزمة كل الالتزام بمبادئ القانون الدولي وقواعده، وميثاق الأمم المتحدة، وقبل كل شيء، بالنظام الداخلي للمؤتمر. وتتعهد الكاميرون، بصفتها المنسقة المقبلة لمجموعة الـ 21، بالتعاون الكامل مع الرئيسة أو الرئيس المقبل للمؤتمر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكراً على بيانك. يبدو لي أنه لا يوجد متكلمون آخرون في

القائمة، وأنا شارفنا على نهاية جلستنا العامة اليوم.

بالنظر إلى البيانات شديدة اللهجة التي أدلى بها في نهاية الجلسة، اسمحوا لي بأن أضيف، بصفتي الوطنية، أن وفدي يؤمن إيماناً راسخاً وجوهرياً بأن جميع المناقشات الدبلوماسية - كما أشرت إلى ذلك من قبل - في أي منتديات متعددة الأطراف هي في الواقع مناقشات سياسية بطبيعتها، وأنا سنواصل انتهاز الفرص التي تتيحها لتأييد المسائل التي تهمنا جميعاً. وللأسف، ليس تسييس مؤتمر نزع السلاح هو الذي يعرض مصداقيته للخطر، وإنما إرادة وموقف الدول الأعضاء التي تشارك في هذا المنتدى يوماً.

واسمحوا لي في هذا الصدد أيضاً بالقول إن الولايات المتحدة تؤيد بيان مجموعة ليما. فنحن لا نعترف بالأعضاء السابقين لنظام مادورو الموجودين معنا اليوم، لكننا نتطلع إلى التعاون في المستقبل مع وفد يمثل حكومة فنزويلية منتخبة بصورة مشروعة.

وقبل اختتام الجلسة، أود شكر جميع الدول الأعضاء على دعمها لرئاستنا وعلى وجهات النظر الموضوعية والصريحة بشأن مختلف المواضيع التي طرحت هنا للنقاش اليوم، لا سيما موضوع الشفافية. وأود أيضاً الإعراب عن شكري لموظفات وموظفي المؤتمر، المترجمات والمترجمين الشفويين على دعمهم، وأود بطبيعة الحال الإعراب عن تقدير الولايات المتحدة لكل ما تفعله أمانة مؤتمر نزع السلاح دعماً لهذه المنظمة. وينبغي الإشادة بتفانيها ومهنتها - ونشكركم على كل ما تقدمون من دعم. وأعلنُ رفع الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 12/55.